الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الاسبوعي

(٥٥٤)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	8
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	13
حقوق الإنسان فى العالم	43

القحطاني : قانون «جاستا» يخالف كل الأعراف الدولية

المصدر: جريدة المدينة الثّلاثاء 10 محرم 1438هـ - 11 اكتوبر 2016م
اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض

قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني: إن قانون جاستا يخالف الأعراف والاتفاقيات الدولية التي توفّر حصانة وسيادة للدول.

وكان نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى المملكة ألكسيس كونستا نتوبولوس ومستشارة الشؤون السياسية لوثيا مانريكي اسكودير زارا أمس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وكان في استقبالهما رئيس الجمعية والأمين العام خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود. تناول اللقاء الحديث عن عقوبة الإعدام وموقف الإتحاد الأوروبي من أحكام الإعدام وخاصة من هم دون سن الثامنة عشرة. وقال رئيس الجمعية للوفد الزائر: إن تطبيق عقوبة الاعدام في المملكة يستند لنصوص شرعية ولا يصدر الحكم النهائي فيها إلاّ بعد نظرها من عدد كبير من القضاة بما يضمن تحقيق العدالة كما أن الدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا لتقديم العفو على تنفيذ العقوبة. كما تطرق الحديث إلى قانون جاستا وفي هذا الشأن أوضح رئيس الجمعية أن مثل هذا القانون يخالف الأعراف والاتفاقيات الدولية التي توفّر حصانة وسيادة للدول، وقد أكد نائب رئيس البعثة على أهمية احترام سيادة الدول والمبادئ المستقرة في القانون الدولي، وفي نهاية اللقاء شكر الوفد الزائر رئاسة الجمعية على حسن الاستقبال وأكد الوفد على أهمية تبادل وجهات النظر حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفد الاتحاد الأوروبي يزور جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 محرم 1438هـ - 12 اكتوبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1539810

الرياض - سعيد المبارك

التقى نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى المملكة ألكسيس كونستا نتوبولوس، ومستشارة الشؤون السياسية لوثيا مانريكي اسكوديرو، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح بن ربيعان القحطاني.

وتناول اللقاء الحديث عن عقوبة الإعدام وموقف الاتحاد الأوروبي من أحكام الإعدام وخاصة من هم دون سن الثامنة عشر، والتي بين رئيس الجمعية للوفد الزائر أن تطبيقها في المملكة يستند لنصوص شرعية ولا يصدر الحكم النهائي فيها إلا بعد نظرها من عدد كبير من القضاة بما يضمن تحقيق العدالة، كما أن الدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا لتقديم العفو على تنفيذ العقوبة. وفي نهاية اللقاء شكر الوفد الزائر رئاسة الجمعية على حسن الاستقبال، وأكد الوفد على أهمية تبادل وجهات النظر حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان.

القحطاني": "جاستا" يخالف الاتفاقيات الدولية التي تضمن "حصانة الدول""

جمعية حقوق الإنسان لوفد أوروبي: السعودية تسعى إلى العفو قبل تنفيذ الإعدام

المصدر: جريدة سبق الاثنين 9 محرم 1437هـ - 10 اكتوبر 2016م

اضغط هنا

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن عقوبة الإعدام في المملكة تستند إلى نصوص شرعية، مشيراً إلى أنه لا يصدر الحكم النهائي بشأنها إلا بعد نظر عدد كبير من القضاة، بما يضمن تحقيق العدالة.

جاء هذا التأكيد في إطار زيارة قام بها نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى المملكة، ألكسيس كونستا نتوبولوس، ومستشارة الشؤون السياسية لوثيا مانريكي اسكوديرو، اليوم، للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

وقال "القحطاني": "الدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا لتقديم العفو على تنفيذ العقوبة."

وأضاف: "تضمن اللقاء الحديث عن عقوبة الإعدام وموقف الاتحاد الأوروبي من أحكام الإعدام وخاصة بحق من هم دون سن الثامنة عشر."

من ناحية أخرى، أوضح رئيس الجمعية أن قانون "جاستا" يخالف الأعراف والاتفاقيات الدولية التي توفر حصانة وسيادة للدول.

وأكد نائب رئيس البعثة الأوروبية على أهمية احترام سيادة الدول والمبادئ المستقرة في القانون الدولي.

وفي نهاية اللقاء؛ شكر الوفد الزائر رئاسة الجمعية على حسن الاستقبال، وأكد على أهمية تبادل وجهات النظر حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان.

«تكافؤ النسب» من منصور وفاطمة إلى «قاضي العيينة»

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10محرم 1437هـ - 11 اكتوبر 2016م

اضغط هنا

عادت قضايا «تكافؤ النسب» إلى الواجهة مجدداً في المجتمع السعودي، وذلك بعدما فسخ قاض في محكمة العيينة نكاح مواطنة من زوجها أمس (الأحد) في قضية امتدت لجلسات عدة، لتعود إلى الذاكرة القضية الأولى التي كان بطليها منصور وفاطمة العام 2007، بعد الفصل بين الزوجين لعدم «تكافؤ النسب.»

وعلى رغم أن محاكم المملكة شهدت خلال أشهر 10 من العام 2015 حوالى 16 طلب فسخ نكاح لعدم تكافؤ النسب، بحسب ما قال مصدر في وزارة العدل لـ«العربية نت»، إلا أن حكم قاضي محكمة العيينة (شمال الرياض) أمس بفسخ نكاح فتاة سعودية عن زوجها المرابط على الحدود الجنوبية في أولى جولات إعادة النظر في حكم تفريقهما، شهد جدلاً كبيراً، وهو ما قد يعود إلى تمسك الزوجين ببعضهما.

وكانت وزارة العدل أكدت في بيان خرجت به قبل فترة عن الواقعة، أن «المبادئ والقرارات القضائية لا تفرق بين الأزواج لعدم تكافؤ النسب، وأن الأصل هو الكفاءة في الدين.«
وشهدت محاكم المملكة خلال أشهر 10 من العام 2015 حوالى 16 طلباً لفسخ نكاح لعدم «تكافؤ النسب». واحتلت الرياض الصدارة، بمعدل تسع قضايا، ثم المنطقة الشرقية بخمس قضايا، في حين شهدت المدينة المنورة وجدة قضية واحدة في كل منهما.
وبدأ هذا النوع من القضايا الظهور اعلاميا العام 2007 مع قضية «فاطمة ومنصور» التي صدمت الرأي العام السعودي، وذلك بعدما رفع أحد إخوان فاطمة غير الشقيق قضية طالب فيها بطلاق اخته من زوجها بحجة عدم تكافؤ النسب، إذ انها تنتمي إلى قبيلة، فيما هو لا ينتمي إلى قبيلة، أو بحسب ما يُعرف محلياً «خضيري.«
وقضت المحكمة في وقت لاحق بتفريق الزوجين اللذين كانا يُقيمان برفقة طفليهما نهى وسليمان، ثم صادقت محكمة التمييز في الرياض على الحكم، واتجه شقيقها إلى المنطقة الشرقية، لتسليم محكمة الدمام الشرعية، نسخة من حكم التمييز للنظر في قضية «الخلوة غير الشرعية»، المرفوعة ضد منصور وفاطمة، وتسليم شقيقته الى ذويها. بيد أن الأخيرة، التي كانت حينها في سجن الدمام، برفقة ابنها، رفضت العودة إلى أسرتها وبقيت في مقر شرطة الخبر التي جمعتها بأسرتها، مفضلةً العودة إلى السجن، وبعد نحو عام، انتقلت إلى دار الرعاية الاجتماعية. ولقيت القضية آنذاك اهتماماً شعبياً وإعلامياً واسعاً، إذ تصدرت قضيتها الصحف المحلية، وجُسدت في الدراما من خلال إحدى حلقات مسلسل «طاش ما طاش» في شهر رمضان.
وبعد أربعة أعوام على حكم تفريق الزوجين، لُم شمل العائلة بعد صدور حكم من المحكمة العليا قضى بإلغاء حكم الطلاق المميز.
وشهدت مدينة الخبر أيضاً العام 2008 تدخل الشرطة لمنع إتمام مراسم حفل زفاف بسبب وجود قضية عدم «تكافؤ نسب» مرفوعة ضد الزوج أمام المحاكم، وألزمت الشرطة صاحب القاعة عدم تمكين الزوجين من الزفاف.
وأكد الناطق الرسمي في شرطة المنطقة الشرقية بالإنابة آنذاك، العقيد عبد العزيز السليمان، تدخل شرطة الخبر في القضية، وذلك «بسبب وجود توجيه من جهات مسؤولة بمنع إقامة الزفاف إلى حين حسم القضية التي لا تزال منظورة لدى المحكمة بعد طعن اخوة الفتاة في نسب الزوج، واعتبروه غير مكافئ لهم.«
ونقلت مصادر صحافية، العام الماضي، أن نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مفلح القحطاني كشف تلقي الجمعية عدد كبير من الاتصالات في شأن قضايا عدم تكافؤ النسب التي أصبحت تتزايد أخيراً بشكل ملحوظ.
وأوضح القحطاني أن سبع حالات لجأت الى الجمعية من مدن مختلفة، أبرزها الدمام والقطيف والرياض، تُطالبها بالتدخل لحل النزاع الذي بت فيه القضاء، مشيراً إلى أن الجمعية لن تتدخل في شؤون القضاء، ومهماتها لا تتجاوز درس القضية ومحاولة إيجاد حلول بديلة غير الطلاق، وإعطاء العقل فرصة من أجل التفكر في مصلحة الأطفال وبحث كافة الإيجابيات لحل المشكلة.
وفي عسير، صدر حكم قضائي ابتدائي لمصلحة أخوة فتاة منعوها من الزواج من شخص تقدم لخطبتها بحجة عدم تكافؤ النسب. ولجأت الفتاة إلى المحكمة ظناً منها بأنها ستكسب القضية ويجمع القاضي بينها وبين من تقدم لخطبتها، وبقيت طيلة تداول القضية في «دار الحماية الأسرية» حتى يصدر الحكم. وبعدما صدر الحكم الذي قضى بعدم تكافؤ النسب، حاولت الانتحار بتناولها كمية كبيرة من الأدوية، وتم نقلها إلى مستشفى عسير المركزي ليتم إنقاذها.
وتشير إحصاءات اعلن عنها العام الماضي، إلى أن 90 في المئة من قضايا عدم تكافؤ النسب تحل بالصلح بين الزوجين.

«حقوق الإنسان» لـ«الاتحاد الأوروبي»: العفو مقدم على الإعدام في السعودية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10محرم 1437هـ - 11 اكتوبر 2016م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لوفد من الاتحاد الأوروبي، أن تطبيق عقوبة الإعدام في المملكة يستند إلى نصوص شرعية، ولا يصدر الحكم النهائي فيها إلا بعد نظرها من عدد كبير من القضاة، «بما يضمن تحقيق العدالة.«
وقال رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، الذي استقبل نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوربي لدى المملكة ألكسيس كونستا نتوبولوس ومستشارة الشؤون السياسية لوثيا مانريكي اسكوديرو أمس (الإثنين)، إن «الدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا، لتقديم العفو على تنفيذ العقوبة.«
وبحث وفد الاتحاد الأوروبي مع القحطاني، والأمين العام للجمعية خالد الفاخري، وسكرتير رئيس الجمعية أحمد المحمود، عقوبة الإعدام وموقف الإتحاد منها، وخصوصاً من هم دون سن الـ18.
وتطرق الحديث إلى قانون «جاستا»، وأوضح القحطاني في هذا الشأن أن هذا القانون «يخالف الأعراف والاتفاقات الدولية التي توافر حصانة وسيادة للدول.«
بدوره، أكد نائب رئيس البعثة أهمية احترام سيادة الدول والمبادئ المستقرة في القانون الدولي، مشيراً إلى أهمية تبادل وجهات النظر حول الأمور المتعلقة في حقوق الإنسان.

«حقوق الإنسان» تسجل تراجعاً للانتهاكات والشكاوى العام الماضي

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 محرم 1438هـ - 13 اكتوبر 2016م
اضغط هنا

الدمام - رحمة ذياب
تلقت فروع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مناطق المملكة العام الماضي 7150 قضية تختص معظمها بالقضايا الإدارية وقضايا الأحوال المدنية والسجناء.
ووفقاً لتقرير صادر عن الجمعية فإن عدد القضايا التي ترد إلى الجمعية أصبحت أقل من العام الذي قبله، إلا أن طبيعة القضايا والشكاوى التي ترد أصبحت تختلف من حيث الارتفاع، إذ بلغت قضايا الأحوال المدنية 6252 قضية، والإدارية 476 قضية، فيما وصل عدد قضايا السجناء 422 قضية، علما بأنه في 2014 كانت القضايا الأعلى تسجيلاً لفروع الجمعية «العنف ضد الطفل». في حين بلغت نسبة شكاوى الذكور 56 في المئة والإناث 44 في المئة.
وأشار التقرير إلى أن فرع مدينة الرياض شهد ارتفاعاً في عدد الشكاوى بنسبة 15 في المئة عن العام الماضي، بينما راوحت الزيادة في المناطق الأخرى بين 1 إلى 6 في المئة، لافتاً إلى أن أنواع القضايا تمثلت في طلب إعادة نظر،

واعتراض على قرار، وتعديل لوضع وظيفي، ومطالبات بمستحقات مالية، وتجاوز أو تعد من جهات إدارية، وطول الإجراءات ومطالبة بتنفيذ حكم قضائي، وفصل تعسفي، وطلب نقل، وطلب تعويضات، واعتداء على ممتلكات وعنف وإهمال، وترحيل إجباري وغيرها من أنواع القضايا الأخرى.

وبحسب التقرير، فإن العام الماضي شهد ارتفاعاً في عدد القضايا المسجلة، التي بلغت 8307 قضايا، بنسبة 17.8 في المئة، محققة ارتفاعاً أعلى مقارنة ببقية الأعوام، فيما شهدت القضايا الإدارية ارتفاعاً بنسبة 3.82 في المئة، فضلاً عن ارتفاع القضايا المتعلقة بالأحوال المدنية بنسبة 61 في المئة، في كل من منطقتي جازان والرياض.

كما تنوعت قضايا الأحوال الشخصية، ما بين نفقة، وحضانة، وعدم اعتراف بالزواج، وحرمان من رؤية الأولاد، ونزع ولاية، وقضايا تعليق وهجر وحرمان من الميراث، ومطالبات بالطلاق. ونوّه التقرير إلى أن العام الماضي شهد ارتفاعاً في عدد من القضايا منها طلب مساعدات مالية، ومنازعات بين أفراد وشركات، وطلب إعادة نظر، وقضايا وحقوق لأخطاء طبية، وطلب تعويضات.

كما تضمن التقرير عدداً من الملاحظات والتوصيات التي صدرت عن الجمعية خلال زياراتها لمنشآت تابعة لقطاعات صحية، وتعليمية، وشؤون بلدية ومرافق أخرى.

وبين أن الجمعية نظرت خلال زيارتها طوال العام الماضي في تحسين مستوى الخدمات الحقوقية للموظفين سواء العاديين أم ذوي الاحتياجات الخاصة. في حين تناول التقرير مقترحات ضرورة نشر الوعي بين الأطفال لحمايتهم من الإيذاء وإعطاء الأولوية لذوي الظروف الخاصة في منح الأراضي أو السكن، والتأكيد على مفاهيم عدة والوعي بها كالتمييز العنصري بأشكاله، وغيرها من مصطلحات تدخل ضمن حقوق الإنسان وعدم التمييز.

الشدي: **70**% من شخصية الإنسان تتشكل خلال سنوات الطفولة المبكرة

11985 حالة في مؤسسات رعاية الفتيان والفتيات.. وقضايا السرقات والأخلاقيات الأعلى

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 10محرم 1437هـ - 11 اكتوبر 2016م
http://www.alsharq.net.sa/1594282/11/10/2016

كشفت الإحصائيات الأخيرة لوزارة الشؤون الاجتماعية أن عدد الحالات المودعة في دور التوجيه الاجتماعي والملاحظة الاجتماعية ومؤسسات ورعاية الفتيات في المملكة، بلغ 11985 حالة، وتنوعت أسباب إيداعهم ما بين بوادر انحراف وجرائم أخلاقية وجنائية وتفكك أسري، فيما خلت الحالات من محاولات الانتحار أو التسول.

وبحسب الإحصائية (1434-1435هـ) فقد بلغ عدد المودعين دور التوجيه الاجتماعي (5 دور) 81 حدثاً، والملاحظة الاجتماعية (17 داراً) 10045 فتى، فيما بلغ عدد مودعات مؤسسات رعاية الفتيات (4 مؤسسات) 1364 فتاة.

وتختص دور التوجيه الاجتماعي برعاية الأحداث الذين بدت عليهم بوادر الانحراف والمعرضين للانحراف ممن تتراوح أعمارهم بين 7- 18 سنة، أما دور الملاحظة الاجتماعية فتختص برعاية الأحداث الذين يرتكبون أفعالاً يعاقب عليها الشرع ويظلون في الدار المدة التي يقررها القاضي. أما مؤسسات رعاية الفتيات فتضم اللاتي تزيد أعمارهن على 30 سنة ممن يصدر بحقهم أمر بالتوقيف أو الحبس، على أن يراعي بالنسبة لمن هن دون سن الـ 15 أن يمضين فترة التوقيف أو الحبس في أقسام خاصة بهن داخل المؤسسات.

وتكثف الجهود خلال مدة بقاء المودعين في تلك الدور لتقويم النزلاء ومعالجتهم وإعادتهم إلى جادة الصواب وإلى مجتمعهم من خلال برامج تعليمية للدارسين منهم في مراحل التعليم، كما تتاح الفرصة لغير الدارسين منهم بالانخراط في برامج تأهيلية مهنية، وغير ذلك.

من جانبه، أكد عضو الهيئة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان الدولي الدكتور إبراهيم الشدي، أن 70% من شخصية الإنسان تتشكل خلال سنين الطفولة المبكرة، وهو أمر لا تعي له كثير من الأسر، خاصة خلال السنوات الست الأولى من الطفولة، فالحنو والاحتضان وإجابة تساؤلات الطفل بصدق واحترام وألفاظ تناسب عمره عوامل أساسية لتنمية شخصية الإنسان.

وقال الشدي لـ«الشرق» إن المجتمع ينسى أن الطفل عاطفي، وأخطاءه عفوية لأنه قليل خبرة ومن حقه أن يتعلم بأسلوب سهل، مشيراً إلى أن العنف بأشكاله الجسدي أو النفسي، أسوأ ما يدمر شخصية الطفل ولا يعلمه أو يعدل سلوكه بشكل صحيح، بل يزرع فيه البغض والعناد لمن حوله.

وحول التغييرات ما بين طفل الأمس وطفل اليوم، أكد أنهما سواء، لكن المتغير هو البيئة التي تحتضنهما، فطفل الأمس كان يعيش في الغالب وسط أسرته الكبيرة الممتدة التي تضم جديه، فيمتلئ مشاعر محبة وتقدير، وهذا مهم لشخصيته، كما كان في قضاء حوائج الأسرة وبالتالي تتراكم خبرته، عكس طفل اليوم الذي ينشأ في الغالب مع والديه المشغولين، فلا يجد سوى العمالة المنزلية هي من تقضي له معظم شؤونه، وهذه البيئة تفتقد العاطفة المهمة لبناء المشاعر الشخصية، وتوفير كل احتياجاته دون مشاركة منه يفقده الخبرة ونمو الشعور بالمسؤولية.

وأضاف: وفي عالم اليوم المنفتح، والأسر الصغيرة العاملة، تصعب التربية وتكثر بالتالي المشكلات السلوكية للأطفال والشباب، ولكن الأسر المهتمة تستشعر المسؤولية بوجوب ضمان حقوق الطفل، لينمو بشكل يضمن له حياة كريمة ويؤدي لبره بوالديه.

شرعنة التمييز والعنصرية!!

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 11 محرم 1438هـ - 12 اكتوبر 2016م
http://www.alsharq.net.sa/1594292/11/10/2016

عبدالرحمن العليان

أصدر أحد القضاة أخيراً حكمه بالتفريق بين الزوجين في هذا الأسبوع لعدم كفاءة النسب، رغم مناشدة الزوجة إياه للبقاء مع زوجها، وقامت بمناشدة الإعلام المسموع والمرئي والمكتوب لتعلن وتثبت من خلاله أنها تريد البقاء مع زوجها الذي تكنُّ له كل تقدير واحترام. انتهى الأمر بنهاية ارتباط أسرة مسلمة تريد الستر والحياة بسعادة وهدوء ومحبة بسبب رفع أهل الزوجة قضية عدم تكافؤ النسب كما يُراد لها أن تكون.

أبيِّن للقارئ الكريم وبشكل مختصر جداً أن المدارس السنية على خلاف فيما يُعرف بتكافؤ النسب، فالإمام مالك لا يرى اعتباراً لذلك مطلقاً، فيما يرى أبو حنيفة أن النسب معتبر في كفاءة النكاح، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، والقول الوسط في ذلك وهو للشافعية والحنابلة أن ذلك حق للزوجة والأولياء، فإذا أسقطوه فالنكاح صحيح!

من خلال الخلاف أعلاه ولعدم وجود الأدلة القطعية التي أعطت هذه المساحة للخلاف، نقضت المحكمة العليا في عام 1431 هـ الحكم الصادر من محكمة الجوف بالتفريق بين الزوجين منصور التيماني وفاطمة العزاز بعد تمييز الحكم بسبب عدم تكافؤ النسب، لينتصر صوت العدل على شرعنة العنصرية والتمييز، وجمع الله بين الزوجين وأولادهما بعد فراق وتشتُّت. عجيب من يرى أنه أفضل من أخيه في النسب والكفاءة! أليس أبونا جميعاً آدم عليه السلام؟! أليست أمُّنا جميعاً حواء عليها السلام؟! أليس الفارق بين الناس عند رب العزة والجلال هو فارق التقوى والصلاح؟! تزوج بلال وهو مولى، من أخت عبدالرحمن بن عوف القرشية، وتزوج زيد بن حارثة وهو مولى، من زينب بنت جحش المخزومية. إنه دين الإسلام الذي أصَّل لجلب المصالح. أي مصلحة يراها القاضي من طلاق زوجين يرغبان في البقاء معاً في حياتهما الزوجية؟! وفي المقابل أي مفسدة يرغب في إبعادها بتشتيت وفراق الزوجة والأبناء عن بيت الأسرة الزوجية؟!

ما زالت قصة زبيدة ذات الـ27 ربيعاً حاضرة، وهي التي أقدمت على الانتحار بسبب رفض خطيبها لعدم تكافؤ النسب، وقالت من داخل جدران دار الرعاية «لن أخرج إلا مع زوجي أو بكفني»، وهي القضية التي تشرف عليها هيئة حقوق الإنسان في عسير. ما زالت وفاء وعامر في جدة ينتظران فرجاً قريباً يُنهي هذه المعادلة الصعبة في عدم تكافؤ النسب التي اعتمد على حكمها مع الخلاف بين الأئمة -رحمهم الله-، والأمر الذي شجَّع أهل الأهواء والتقاليد والعصبية القبلية في حضور فكرهم وقيمهم، وهو ما يتنافى مع ثوابت شرعية أرساها الإسلام.

ربما يكون هذا الحكم مقبولاً لو أن ذلك بطلب المرأة أو أهلها في ظل توافقهم للخلع بسبب النسب أو أي سبب آخر ترى المرأة فيه سبباً في طلب طلاقها من زوجها، ولكن من غير المعقول أن تخلع المرأة عن زوجها رغماً عنها، وفي ظل وجود أطفال وقبول الزوجة زوجها والحياة معه مهما كلَّفها الأمر! في قضية خلع الزوج علي القرني من زوجته مها التميمي بسبب عدم تكافؤ النسب، لم نجد من خلال حكم القاضي أي مصلحة في إنهاء القضية بسلام، رفض الزوج والزوجة الحكم، وطالبت الزوجة بلم شملها مع زوجها وطفلتها ذات الأشهر الأربعة، أثبتت الأخت مها طلبها من خلال الإعلام لينصفها للعيش بسلام مع زوجها علي القرني. لم تخرج مها من المحكمة إلى دار والدها، ولو صار ذلك لقمنا بتهنئة القاضي لنجاحه في لمِّ البنت مع والدها وأسرتها، بل ذهبت إلى دار الرعاية لتقاتل من هناك في حقها للعيش مع زوجها، وفي انتظار نقض مثل هذه الأحكام من الجهات الشرعية العليا.

عذراً بلال رضي الله عنك، نعلم أنك مولى وتزوجت قرشية، وعذراً زيد بن حارثة، نعلم أنك مولى وتزوجت زينب المخزومية، عذراً رضي الله عنكما، فنحن في زمن نقضي فيه بالأدلة التي ليست قطعية في أمور قد تجلب لنا الفكر والقيم العنصرية والتمييز بين البشر، التي لا تعني شيئاً في ميزان الإسلام، فكم من ذوي الأنساب الرفيعة والعزيزة لا يزن جناح بعوضة في الإسلام، وكم وضيعاً في نظر الناس لو أقسم على الله لأبره، ولا يدخل جنة السلام من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر. كل الدعاء بأن يلمَّ الله شمل علي القرني ومها التميمي وأن يصلح حالهما ويقر أعينهما بطفلتهما «نوف» في عزهما وبين أيديهما!

خاتمة:
قال صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع: «كلكم لآدم، وآدم من تراب، لا فضل لعربي على أعجمي، ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى.»

قانونيون لـ ^: استهداف المدنيين في الحد الجنوبي اختراق للمواثيق والمعاهدات

المصدر: جريدة اليوم الخميس 12 محرم 1438هـ - 13 اكتوبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4161113

عبدالعزيز العمري - جدة
أكد قانونيون أن استهداف المدنيين في الحد الجنوبي من قبل ميليشيات الحوثي وقوات المخلوع صالح مخالف لكل المواثيق والمعاهدات الدولية، ويعد جرائم حرب، ويحق للمملكة طلب القيادات الحوثية في المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمتهم على جرائم الحرب التي ارتكبوها.
وأوضحوا في حديثهم لـ «اليوم» أن استهداف المدنيين في الحد الجنوبي ومدن ومحافظات المملكة جريمة ضد الإنسانية وجرائم حرب ومخالفة صريحة لاتفاقية جنيف لسنة 1949، مشيرين إلى أن ذلك يتطلب توثيق هذه الانتهاكات ورصدها بكامل المستندات، ومن ثم صياغة الدعاوى بشكل قانوني سليم، وتقديمها بشكل عاجل للمحكمة الجنائية الدولية.
وقال المستشار القانوني عضو هيئة التدريس في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عمر الخولي: «كل الأعمال التي يقوم بها الخارجون عن الشرعية اليمنية من استهداف للمدنيين بطريقة عشوائية وقتل النساء والأطفال والمدنيين العزل تعتبر مخالفة لكل المواثيق والمعاهدات الدولية وتعتبر من جرائم الحرب، مما يعطي المملكة الحق لاحقا في طلب القيادات الحوثية في المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمتهم على جرائم الحرب التي ارتكبوها.»
وأضاف إن المنضمين لجماعات الحوثي من أفراد لا يعني بالضرورة أن يكونوا قد شاركوا في الأعمال الحربية، وليس هناك دليل ثابت عليهم، وتكون الملاحقة القانونية للقيادات المعروفة وتقديمهم للمحاكم الجنائية لاختراقهم المعاهدات والمواثيق الدولية كونهم أشخاصا معروفين وقيادات لهذه الفئة، كما حدث في فترات سابقة في أوروبا الشرقية.
من جهته، قال عضو الهيئة السعودية للمحامين المستشار الدكتور يوسف الجبر: «المجتمع الدولي متضامن ضد الجريمة ويرفض في مواثيقه ومعاهداته انتهاكات حقوق الإنسان، وقد أنشئت هيئتان دوليتان تتصديان لهذا النوع من التجاوزات، فهناك محكمة العدل الدولية وهي تابعة لهيئة الأمم المتحدة وتعنى بالدعاوى ضد الدول، وهناك المحكمة الجنائية الدولية وتختص بالدعاوى ضد الأفراد، والأخيرة يمكن مقاضاة جماعة الحوثيين تحت مظلة نظامها، حيث إنها تختص بدعاوى جرائم الإبادة الجماعية وضد الإنسانية وجرائم الحرب. وأضاف بمتابعة الأعمال الإجرامية التي يرتكبها الحوثيون كل يوم، نجد أنها تندرج ضمن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، فاستهدافهم المدنيين ببلادنا جريمة ومخالفة صريحة لاتفاقية جنيف لسنة 1949، وانتهاك لقوانين الحرب، ومواثيق حقوق الإنسان، ويتطلب الأمر توثيق هذه الانتهاكات ورصدها بكامل المستندات، ومن ثم صياغة الدعاوى بشكل قانوني سليم، وتقديمها بشكل عاجل للمحكمة الجنائية الدولية.»
من جانبه، قال المحامي فالح السبيعي: «يمثل اعتداء الحوثيين على المناطق الآهلة بالسكان المدنيين خرقاً لقواعد القانون الدولي، التي نص عليها نظام روما الأساسي الذي اعتبر توجيه الضربات العدائية المتعمدة على مناطق المدنيين من جرائم الحرب، ولا شك أن المسؤولية الدولية قائمة في حق هذه الميليشيات ومَنْ تحالف معها فضلاً عن قيام هذه المسؤولية عن الأعمال المسلحة التي شهدتها المناطق الحدودية للمملكة.»

وأشار إلى أن نظام روما الأساسي من قواعد القانون الدولي، التي نظمت حماية المدنيين أو المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة، مثل وجود الصليب الأحمر للعلاج وغيرها من الأعمال الإنسانية، وكل منطقة مأهولة بالسكان محمية في نظام روما الأساسي، الذي تعتبر معاهدة من ضمن المعاهدات المختصة في حماية المدنيين في المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة ومن ضمن هذه الأحكام الاستهداف المتعمد للمدنيين بتوجيه ضربات عشوائية سواء من الطيران وخلافه أو اى عمل مسلح، التي تعتبر جريمة من جرائم الحرب وجريمة، حيث تقيم المسؤولية الدولية على الدول فما بالك بالميليشيات المتمردة.

وقال المحامي والمستشار القانوني وائل سليمان جوهرجي: «أرى أن الفعل في الأصل هو بمثابة جريمة، حيث إن التعدي على المواطنين العزل يهدد أمنهم وسلامة موطنهم بشكل عام، أما من حيث الاستهداف فهو يعني اكتمال أركان الجريمة وهي ثبوت الركن المعنوي أي ثبوت القصد الجنائي بالتعدي والمادي، وحيث إن الأمر يخرج عن حدود أرض المعركة أرى أنه توجب محاسبتهم في المحاكم الدولية في ظل وجود تحالف قام بناء على طلب أصحاب الأرض بالتدخل لإنقاذ حالهم، وهنا ما يحدث عبارة عن استجابة لاستغاثة لا كما يسوقه إعلامهم المأجور ومَنْ يعاونهم، وتجب محاسبتهم على جرائمهم أمام الجهات الدولية.»

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الربيعة: نسقنا مع قوات التحالف والحكومة اليمنية الشرعية والمنظمات الدولية

بتوجيه ملكي .. نقل مصابي «القاعة الكبرى» إلى خارج اليمن وعلاجهم على نفقة المملكة

المصدر: جريدة الشرق الخميس 12 محرم 1438هـ - 13 اكتوبر 2016م
http://www.alsharq.net.sa/2016/10/13/1595316

الرياض – واس

وجَّه خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز، بتسهيل نقل جرحى حادثة القاعة الكبرى في صنعاء الذين تستدعي حالاتهم العلاج خارج اليمن.

وصدر التوجيه لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بالتنسيق في هذا الصدد مع قيادة قوات التحالف والحكومة اليمنية الشرعية والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة.

ورفع المستشار في الديوان الملكي المشرف العام على المركز، الدكتور عبدالله الربيعة، الشكر إلى خادم الحرمين الشريفين على توجيهه الكريم.

وقال إن التوجيه يأتي امتداداً لأعمال المركز والمبادرات الإنسانية التي تقدمها المملكة إلى الشعب اليمني الشقيق.

وأوضح الدكتور الربيعة في تصريح صحفي أمس «المركز فور تلقيه الأمر الكريم بادر بالتنسيق مع قوات التحالف والمنظمات الدولية ووزارة الصحة والسكان اليمنية واللجنة اليمنية العليا للإغاثة لضمان سرعة نقل وعلاج المصابين الذين تستدعي حالتهم ذلك في المراكز الطبية المتخصصة وعلى حساب المركز في داخل المملكة وخارجها وفق التقارير الطبية من اللجان الطبية المختصة، وسوف يتابع المركز سرعة النقل والعلاج بما يضمن أمن وسلامة المصابين.»

وأشار الربيعة إلى عمل المركز بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين على تسهيل وتقديم الاحتياجات للمنكوبين اليمنيين وتوفير المساعدة لهم سواءً بطريقة مباشِرة أو عبر منظمات الأمم المتحدة أو مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة واللجنة اليمنية العليا للإغاثة.

في سياقٍ متصل؛ وقَّع الربيعة عقداً أمس لتجديد مشروعٍ مشترك مع الهلال الأحمر السوداني.

ويتم بموجب المشروع تأمين كوادر طبية سودانية وفق الاحتياج الفعلي في التخصصات دعماً لمستشفيات وزارة الصحة في الحد الجنوبي لتستقبل حالات الجرحى اليمنيين، بتمويلٍ ومتابعةٍ من المركز.

ويأتي توقيع الاتفاق استمراراً للمشاريع الطبية والبرامج التنفيذية التي يقدمها المركز بالتنسيق مع اللجنة اليمنية العليا للإغاثة والشركاء المحليين والدوليين؛ لعلاج المصابين اليمنيين داخل وخارج بلادهم.

كان المركز وقع أمس الأول برنامجاً تنفيذياً مع الهيئة الطبية الدولية لتقديم خدمات المياه والإصحاح البيئي في 5 محافظات يمنية.

ويندرج البرنامج ضمن برامج مقدَّمة للقطاع الصحي في اليمن، ومنها تقديم الدعم للمستشفيات والمراكز الصحية في الداخل اليمني.

إلى ذلك؛ استقبل الدكتور الربيعة أمس في الرياض سفير أفغانستان لدى المملكة، سيد جلال كريم، وسفير السودان، عبدالباسط بدوي السنوسي، كلاً على حده.

واطَّلع السفيران خلال الزيارة على ما يقدمه مركز الملك سلمان للإغاثة من خدمات ومساعدات إنسانية إلى عديدٍ من الدول. واطَّلعا أيضاً على البرامج التي نفذها المركز في أكثر من 30 دولة في 4 قارات.

ودار النقاش حول المساعدات التي قدمها المركز إلى متضرري السيول في عدة مناطق سودانية، كما جرى استعراض عددٍ من المواضيع التي تهم الجانبين الإغاثي والإنساني في السودان وأفغانستان.

الرياض: حملة للكشف عن سلامة المباني العالية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 محرم 1438هـ - 13 اكتوبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/17866040

الرياض - «الحياة»

نفذت الإدارة العامة للدفاع المدني بمدينة الرياض أعمال الكشف على عدد من المباني العالية، في إطار أعمال حملة السلامة الوقائية بتوجيه من مدير المنطقة اللواء عايش الطلحي، شملت 22 مبنى عالياً، موزعة في عدد من المواقع بمدينة الرياض ما بين مباني قائمة أو تحت الإنشاء، للتأكد من توافر متطلبات واشتراطات السلامة والحماية من الحريق.

ورصدت الحملة عدداً من المخالفات، وتم التعامل معها وفق اللائحة المنظمة لذلك، وتضمنت المخالفات عدم كفاءة نظام الإطفاء الآلي في بعض المواقع وعدم وجود مضخة لنظام الإطفاء، إلى جانب مخالفة التخزين في الأقبية لبعض المواقع، ونقص في أنظمة السلامة وعدم متابعة أعمال الصيانة لها.

وألزمت الحملة المقاولين وشركات السلامة ضمن المباني تحت الإنشاء بعدد من المواقع على تطبيق قواعد السلامة الواجب اتباعها في مواقع الإنشاءات للمباني (تحت الإنشاء) وتفعيلها سواء في ما يتعلق بأنظمة السلامة وشروطها المتعلقة بالروافع وأعمال الحفر والسقالات والسلالم واستخدام معدات الوقاية الشخصية، وتفعيل دور المختص بالأعمال.

وصاحب الحملة مشاركة فرق إطفاء الدفاع المدني والتدريب، وذلك لتنفيذ تجارب وتدريبات على استخدام وتجربة أنظمة السلامة والإطفاء المتوفرة في المباني القائمة بوجود مختصي السلامة في المباني، والتعرف على الفترة التي تحتاج إليها فرق الدفاع المدني للوصول ولدخول لهذه المواقع، والكشف على عدد كبير من المنشآت التجارية الموجودة في الأبراج التي تنوعت أنشطتها.

21 بليون ريال خسائر حوادث المرور

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 محرم 1438هـ - 13 اكتوبر 2016م
اضغط هنا

أعلنت الإدارة العامة للمرور نظام المرور الجديد، الذي صدرت موافقة مجلس الوزراء على صيغته النهائية، ويشمل 25 مادة، وتضمن القرار استمرار الجهات التي تتولى حالياً الفصل في المنازعات والقضايا، والمخالفات المرورية في مباشرة مهماتها، وفقاً للأحكام الواردة في النظام ولائحته التنفيذية.

وتعتبر قضايا المرور واحدة من المواضيع الأكثر جدلاً، وتتسبب في حال من عدم الرضا باستمرار بين عاتب وناقد، على ضعف أداء فرق المرور والتساهل في التطبيق الجاد لأنظمته، وإلزام المخالفين لضمان سلامة الجميع، وبين آخر ناقم على تطبيق بعض القرارات، التي تثقل كاهل المواطن وتعيق حركته، وبين تجاذب الطرفين، إذ تستمر الحوادث المرورية في تسجيل أرقام عالية خلال السنوات الماضية.

وتقدر الخسائر الاقتصادية من الحوادث المرورية بنحو 21 بليون ريال سنوياً، كما وصفت منظمة الصحة العالمية، الحوادث المرورية بـ«وباء المجتمعات المتمدنة»، وتقع أكثر من خُمس الحالات التي أسعفها الهلال الأحمر ببند حوادث المرور، وتسجل ست إصابات لكل ثماني حوادث في المملكة.

وتعد النسبة العالمية إصابة لكل ثماني حوادث، إذ سجلت معدلات فاقد الناتج الوطني، بسبب حوادث المرور في السعودية 4.7 في المئة، بينما لم يتجاوز نسبة 1.7 في المئة، في أستراليا، وإنكلترا، وأميركا.

وفي ظل ذلك، تتزايد الحاجة إلى التفعيل الواعي والجاد لأنظمة المرور ورفع كفاءة عمل الجهاز، كما تشير التعليقات على شبكات التواصل، ليس منها خلق مخالفات جديدة، قبل تفعيل أنظمة المرور القائمة من دون حراك، والتركيز على تحقيق الحماية المسبقة لمضاعفة العقوبات المالية المرهقة كما يقول البعض.

وبالعودة إلى جدوى تطبيق نظام الضبط المروري (ساهر)، فإنه أسهم في خفض وفيات الحوادث بنسبة 26 في المئة في 1435هـ مقارنة بالعام الذي قبله، وسجّل المرور 9 آلاف حالة إصابة من جرّاء الحوادث المرورية في مواقع «ساهر» خلال 1434هـ، بينما سُجلت 6853 حالة إصابة في المواقع نفسها خلال 1435هـ، ما يزرع الأمل بمستقبل اللوائح الجديدة.

3246 قضية سب وقذف استقبلتها المحاكم

المصدر: جريدة الوطن 12 محرم 1438هـ - 13 اكتوبر 2016م
اضغط هنا

جدة: منال الجعيد 2016-10-13 2:11 AM

أفصحت إحصائية رسمية أن المحاكم استقبلت 3246 قضية سب وشتم وقذف العام الماضي، في حين أوضح المستشار القانوني ريان مفتي لـ"الوطن" أن «عقوبات القضايا تختلف باختلاف الوسيلة، فإذا حدثت عبر الوسائل الإلكترونية أدرجت ضمن الجرائم المعلوماتية، أما إن كانت لفظية، فإن عقوبتها في الحق العام 80 جلدة، وللقاضي الأحقية في التعزير للحق الخاص.»

أوضحت إحصائية لوزارة العدل أن محاكم المملكة استقبلت 3246 قضية سب وشتم وقذف خلال العام الماضي، 2942 منها قضايا سب وشتم، في حين كانت قضايا القذف 304 قضايا.

فئة مستقلة

قال المستشار الأمني، والأستاذ في الجريمة ومكافحة الإرهاب بجامعة القصيم الدكتور يوسف الرميح إن "قضايا السب والشتم فئة مستقلة، والشباب أكثر من يقع فيها، والسبب نزوات هذه المرحلة، والسعي إلى إثبات الذات"، مشيرا إلى أن الشرع أمرنا بالعفو والحلم وكظم الغيظ، ولم يأمرنا بالسب والشتم.

دوافع التعصب

أبان استشاري الطب النفسي بمركز النخيل الطبي الدكتور علي الزائري أن "من دوافع ارتكاب مثل جرائم السب والشتم والقذف التعصب للذات، أو القبيلة، أو النادي، أو المسميات والألقاب المختلفة، وهذا يدل على ضحالة المستوى الفكري والثقافي، وانخفاض نسبة الذكاء الاجتماعي، إضافة لتدني مستوى التعليم، والإمكانات الشخصية، وضعف مهارات التواصل مع الآخرين". وأضاف أن "من أسباب هذه الجرائم ضعف الوازع الديني الذي يحرم الاعتداء بالسب والشتم، وغياب ثقافة التعايش مع الأفراد، والسلوكيات الجاهلية، والنزوع إلى الطبقية حسب النوع أو اللون أو الطائفة، وعدم المساواة، والانحراف الفكري، والتشدد في الحكم على الآخرين، وتعاطي المواد التي تسبب اضطرابات في التفكير والشكوك والأوهام مثل المخدرات، والكحول، إضافة إلى التفكك الأسري، وضعف الرقابة الاجتماعية، وانعدام التربية والتوجيه."

آثار متعددة

أشار الزائري إلى أن "السب والقذف والشتم سلوكيات تسبب الفرقة الاجتماعية، ونشوء عداوات يطول مداها، ويصعب إصلاحها، كما تزيد من الظلم والاعتداء على الحقوق الشخصية، كما تؤدي إلى انشغال الناس عن مصالحهم الحقيقية، وضياع أوقاتهم في تتبع عثرات وأخطاء الآخرين. وطالب الاستشاري النفسي بطرح مثل هذه القضايا المهمة في وسائل الإعلام بشكل مكثف، ومناقشة الدوافع والأسباب، وتعزيز الوازع الديني لدى الناس، والتذكير بالله، وضرورة احترام الحقوق، وتشجيع الحوار مع الآخر، والاستماع له، وتفهم أفكاره، والرد بالحجة والدليل والإقناع، إضافة إلى وضع أنظمة توضح الحدود المسموح بها في نقد الأفراد، وفي حالة التجاوز تطبق العقوبات اللازمة التي تحمي أفراد المجتمع من الاعتداء."

عقوبات مختلفة

ذكر المحامي والمستشار القانوني ريان مفتي لـ"الوطن" أن "عقوبات السب والقذف تختلف باختلاف الوسيلة المستخدمة، فإذا حدثا عبر الوسائل الإلكترونية تدرج ضمن عقوبات الجرائم المعلوماتية، أما إذا كانا لفظيا وجها لوجه، فإن عقوبتهما في الحق العام 80 جلدة، وللقاضي الأحقية في التعزير في الحق الخاص، بالجلد الإضافي، أو السجن، أو الغرامة المالية."

قضايا السب والشتم والقذف عام 1437

3246قضية سب وشتم وقذف

2942سب وشتم

304 قذف

54 ألفا من السعوديين مكتئبون

المصدر: جريدة الوطن 12 محرم 1438هـ - 13 اكتوبر 2016م

اضغط هنا

الكثيرون في مجتمعنا يترددون قبل مراجعة الطبيب النفسي، ويفسرون كل الأعراض بالمس من الجن، أو الإصابة بالسحر أو العين

قبل أيام قلائل، وتحديدا يوم الإثنين الماضي، انتشر عبر موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" هاشتاق عنوانه:"#اليوم_العالمي_للصحة_النفسية"، عبر خلاله العديد من المغردين عن رأيهم في زيادة الوعي العام حول الصحة النفسية، وتشجيع المصابين بأمراض نفسية على التحدث عن أعراض المرض للمختصين، وغرد أحد المستخدمين قائلا: "لماذا الخجل من مراجعة العيادة النفسية؟ إنها عيادة مثلها مثل عيادة الأسنان والعظام. المرض النفسي لا يدل دائما على الجنون. افهموا."

في المملكة أظهرت آخر الإحصاءات التي كشفت عنها الإدارة النفسية والاجتماعية في وزارة الصحة السعودية، أن عدد المصابين بالاضطرابات العصبية والأمراض المرتبطة بالاكتئاب خلال العام الهجري 1436، بلغ 54 ألفا و622 مصابا، وتشمل هذه الأرقام المصابين الذين يراجعون الأقسام النفسية في مستشفيات الوزارة فقط، غير الذين يتحملون كلفة العلاج النفسي في العيادات الخاصة. السؤال: ما هي الاختلافات بين مشاكل الصحة النفسية في العالم الغربي والدول العربية؟

يشير المختصون في الطب النفسي إلى أن القلق والاكتئاب من أكثر الأمراض شيوعا على مستوى العالم، لكن الفارق بين الدول الغربية والعربية هي في طريقة تعاطيهم مع مشاكل الصحة النفسية، ففي الدول المتقدمة، هناك توصيف جيد للاضطرابات النفسية، من خلال درايتهم الدقيقة بالجانب الثقافي، فالمظاهر الخاصة بأي اضطراب تتنوع في الثقافة التي تظهر بها، وبالتالي يتم إدراك الأعراض وعوامل الخطورة والمضاعفات، استنادا إلى بيانات سنوية يتم تحديثها بشكل دوري من هذه الدولة، ولذا تجد من السهل التعرف على المرض النفسي وعلاجه. أما في الدول العربية، فإن هناك نقصا في هذه البيانات بشكل جوهري، إذ إننا لا نعرف ـ على وجه الدقة ـ مدى انتشار هذه الاضطرابات الشائعة، مثل القلق والاكتئاب، ونحن لا نعلم كم عدد الأشخاص الذين حاولوا الانتحار، وما الأسباب التي دعتهم إلى ذلك. فمثلا هذه الإحصائية الأخيرة وهي 54 ألفا و622 مصابا بالاكتئاب في السعودية تعد إحصائية متأخرة جدا، فهي خاصة بـ1436، ونحن الآن في بداية 1438، أما عن التوصيف غير الدقيق للاضطرابات النفسية في عالمنا العربي فهو يعود بشكل مباشر إلى عدم الإلمام الثقافي بالمناهج الدراسية الطبية الخاصة، فالطبيب العربي الممارس غالبا ليست له دراية بهذه المشكلات. ولهذا نجد الكثير من الدول الغربية تشترط طبيبا نفسيا لكل أسرة يتابعها بشكل دوري. أما نحن العرب فما زالت نظرتنا قاصرة، فنجد الكثيرين يترددون قبل مراجعة الطبيب النفسي، ويفسرون كل الأعراض بالمس من الجن، أو الإصابة بالسحر أو العين؛ والبديل هو مراجعة عيادات الدجالين أو المشعوذين. ومن اعتقاداتنا الخاطئة أيضا ربط المرض النفسي بضعف الإيمان بالله، وفي الأصل نجد أن الأمراض النفسية مثل غيرها من الأمراض قد تصيب المؤمن مهما بلغ صلاحه

كما تصيب غيره. أمام هذه الإحصائية التي أعدتها وزارة الصحة نطالب بعمل مدونة حقوقية للصحة النفسية، يتم فيها وضع مواد قانونية تحفظ حقوق المرضى النفسيين في السلامة والحماية. فالمريض الذي لديه اكتئاب ويرغب في الانتحار مثلا ويرفض العلاج.. كيف يمكننا تحقيق التوازن بين حقه في رفض العلاج مع الحاجة إلى حماية المريض؟ متى يمكننا إجبار المريض على تلقِّي العلاج؛ لحمايته أو حماية الآخرين من تداعيات مرضه؟ هل يوجد في الشرطة مثلا أخصائي نفسي؟ أليست الشرطة الموجودة في موقع الحادث بحاجة إلى أن تكون لديها إرشادات قانونية للمساعدة في عملية اتخاذ القرار.

أخيرا، نتمنى الإسراع في عمل هذه المدونات، فمعظم الدول المتقدمة لديها تشريعات خاصة للتعامل مع هذه القضايا.

إنطلاق مدارس للمناهج الأمريكية بالهوية السعودية في الخرج

المصدر: جريدة الرياض 12 محرم 1438هـ - 13 اكتوبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1540200

الخرج - فادي المقرن

أطلقت مدارس روافد العالمية العمل رسمياً في محافظة الخرج ضمن خطط المدارس لإتاحة خيارات متنوعة من التعليم الخاص الذي يلبي احتياجات الأهالي ويسد الفجوة للراغبين في تعليم أبنائهم على مناهج عالمية، حيث اعتمدت المدارس في الخرج المنهج الأمريكي العالمي في تدريسها مع الاعتزاز والتمسك بالهوية الوطنية والإسلامية من خلال تقديم المناهج العربية والإسلامية ضمن مقرراتها.

وقد دشنت المدارس مرحلتي الروضة **KG** والإبتدائية، وتركز على بناء شخصية الطالب والطالبة وتنمية مواهبهم من خلال استكشاف القدرات والمهارات وتكثيف النشاطات، وفي الجانب التعليمي على كادر متميز من المعلمين والمعلمات على مستوى عالي من الخبرة والكفاءة واتقانهم أحدث الأساليب التعليمية تخدمهم مبان مجهزة بأفضل التقنيات العلمية الحديثة ورعاية طبية مميزة للطلاب والطالبات.

المملكة تعلن نشرة إصدار أول سندات دولية

قرار تقليص المكافآت والبدلات الحكومية يخفض الإنفاق الرأسمالي إلى **75.8** مليار ريال

المصدر: جريدة الرياض 12 محرم 1438هـ - 13 اكتوبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1540088

أعلنت المملكة نشرة إصدار أول سندات سيادية دولية، وتضمنت 220 صفحة تطرقت فيها لجهودها الرامية لتنويع مصادر الدخل وتقليص اعتمادها على إيرادات النفط.

وعقد مسؤولون سعوديون أمس لقاءات مع المستثمرين في لندن وتستكمل اليوم تليها اجتماعات لمدة ثلاثة أيام في الولايات المتحدة تختتم في 18 أكتوبر في نيويورك.

وسيتم خلال هذه الاجتماعات مناقشة خطة المملكة لإصدار سندات مقومة بالدولار بشرائح لأجل خمسة أعوام وعشرة أعوام و30 عاما.

وتحتوي نشرة الإصدار على بيانات اقتصادية حتى نهاية 2015 معظمها جرى الإعلان عنه، كما تضمنت سلسلة من المخاطر مع سعي الحكومة لخفض عجز الموازنة.
وتقول نشرة الإصدار إن المخاطر تتضمن أي هبوط جديد لأسعار النفط وعدم تأثير خفض الإنفاق الحكومي على العجز بالقدر الكافي أو تسببه في ضرر بالغ للاقتصاد، فضلا عن الخطر النابع من احتمال عجز الحكومة عن ضخ استثمارات كافية لتنويع الاقتصاد.

وأشارت النشرة الى أن مؤسسة النقد العربي السعودي ما زالت ملتزمة بالإبقاء على ربط العملة بالدولار، مبينة أنه لا يوجد ضمان على أن الأحداث غير المتوقعة في المستقبل بما فيها زيادة معدل انخفاض الأصول الاحتياطية الحكومية لن تدفع الحكومة إلى إعادة النظر في سياسة سعر الصرف.
من جهتها كشفت وكالة «بلومبيرغ» نقلا عن نشرة إصدار السندات الحكومية السعودية، أن المملكة تتوقع انخفاض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 71% إلى 75.8 مليار ريال في عام 2016، مقارنة مع 263.7 مليار ريال في عام 2015.
وأضافت بلومبيرغ أن النشرة أفصحت عن تقدير الحكومة لانخفاض العجز في الميزانية إلى 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 مقارنة مع 15% في عام 2015.
وأوضحت أن قرار تقليص المكافآت والبدلات الحكومية سيؤدي إلى خفض الإنفاق الجاري إلى 581.2 مليار ريال مقارنة مع 714.4 مليار ريال.

منظومة خدمات صحية وتعليمية واجتماعية ونفسية ورياضية تقدم للسجين ضمن استراتيجية التحول في بيئة ومفهوم السجن
إصلاحية الحائر.. إصلاح وتأهيل برؤية جديدة

المصدر: جريدة الرياض 12 محرم 1438هـ - 13 اكتوبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1540121

تحقيق - مناحي الشيباني
تشهد استراتيجية الإصلاح والتأهيل المعمول عليها في كافة سجون المملكة قفزات تطويرية مستمرة وغير مسبوقة في تطبيق هذا المفهوم الذي حول بيئة السجون من مفهوم العقاب إلى بيئة إصلاحية تعمل وفق منظومة من الأسس والبرامج والأنشطة لإصلاح الموقوف خلال فترة قضائه محكوميته وإعادته إلى الطريق الصحيح وتأهيله ليكون عضواً صالحاً يخدم نفسه ويفيد أسرته ووطنه ومجتمعه.
الواقع في إصلاحية الحائر بالرياض يعكس جانباً من هذه الإستراتيجية الجديدة التي غيرت تماماً الصورة الذهنية المحفوظة في أذهان البعض عن السجون عموماً والتي كانت تتجسد في مكان مظلم يتزاحم بداخلة المساجين خلف قضبان وجدران محصنة ينتظرون انقضاء محكوميتهم ليعودوا لمجتمعهم مرة أخرى.
"الرياض" قضت يوماً كاملاً في إصلاحية الرياض بالحائر برفقة قيادات ومسؤولي الاصلاحية والأخصائيين النفسيين والاجتماعيين الذين توفرهم الإصلاحية لكل سجين للوقوف على الصورة الحقيقية لحياة السجناء في مختلف القضايا التي اوقفوا بسببها والتي شملت قضايا القتل والسلب والاغتصاب وقضايا الابتزاز والسرقة والحقوق الخاصة والعامة وغيرها من القضايا المتنوعة التي يقضي فيها السجناء من مختلف الجنسيات محكومياتهم داخل تلك الإصلاحية.
قد لا نكون مبالغين عندما نقول: إن السجناء هناك لا تختلف حياتهم عن حياة من يعيشون خلف أسوار السجون حيث يحظون بكل عناية ويمارسون حياتهم الاعتيادية وتتاح لهم الدراسة من المرحلة الابتدائية وحتى المراحل الجامعية ويتعلمون الحرف اليدوية والمهن ويمارسون هواياتهم المختلفة من الرسم ولعب كرة القدم والسلة والبلياردو ويجرون

اتصالتهم الهاتفية يومياً ويتابعون حتى القنوات الفضائية والصحف اليومية ويستخدمون الإنترنت بل ويستقبلون ضيوفهم من الزوار في أجنحة فاخرة وتتاح لهم الخلوة مع زوجاتهم وأطفالهم كما توفر لهم الاصلاحية خدمات صحية متكاملة داخل الإصلاحية.

إصلاحيات نموذجية

بداية الدخول لإصلاحية الرياض بالحائر يعكس التصميم أن مثل هذه الإصلاحيات صمم وفق المعايير الدولية بهدف خدمة النزيل وإعادة إصلاحه من جديد وتحقيق الاحتياجات الوظيفية للمشروع وإلى تطبيق المعايير التصميمية القياسية الدولية واستخدام أنسب النظم الهندسية مع مراعاة النواحي الأمنية وتوفير المراقبة المباشرة وكذلك الفصل بين مسارات الحركة للسيارات والمشاة وما بين الموظفين والمراجعين والزوار والنزلاء، بالإضافة إلى توفير أكبر قدر ممكن من المرونة مع مراعاة التوسع المستقبلي والأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأمن والسلامة.

استقبال النزلاء الجديد

كما صادف تواجدنا لرصد البرامج الجديدة وحياة السجناء داخل الإصلاحيات استقبال عدد من النزلاء الجدد لنتعرف عن قرب عن آلية التعامل وتسجيل حالات النزلاء الجدد حيث اكد لنا العقيد خالد المالكي -مدير أصلاحية الرياض بالحائر - أن المديرية تتعامل مع اجراءات قضايا النزلاء باستخدام برامج التقنية الحديثة فمنذ دخول النزيل يبدأ القائمين على معاملات النزلاء على الفور بتنظيم الاجراءات الادارية التي تضمن سرعة متابعة سير قضاياهم والبت فيها وتنفيذ الاحكام حتى إجراءات اطلاق سراحهم في الوقت المحدد بعد تنفيذهم لمحكومياتهم.

واضاف انه يتم تسليم النزيل الجديد حقيبة السجين والتي تحتوي على جميع أدوات النظافة الخاصة فيه وما يحتاجه بهذا الخصوص والمفرش الخاص فيه ويوزع على كل نزيل فور دخوله الإصلاحية حقيبة النزيل وتشتمل على غطاء سرير وبطانية ولباس موحد وملابس داخلية وحذاء ومستلزمات النظافة الشخصية، ويتم توجيهه مباشرة للجناح الخاص فيه حسب قضيته ويتم في الاسبوعين الأولين عمل جميع الفحوصات الطبية وفتح ملف طبي لهم ويقوم الاخصائي النفسي والاجتماعي بالالتقاء بهم وفتح ملفات دراسة حاله لتهيئتهم لدخول الوحدات السجنية التي روعي فيها تصنيف النزلاء حسب قضاياهم واعمارهم من خلال العديد من الوحدات السجنية ذات الطابع الخاص بحيث يخصص لكل قضية وحدة سجنية ايضاً يفصل فئة الشباب من عمر 18 الى 25 سنة عن الرجال من 25 سنة فما فوق.

دراسة الحالة النفسية والاجتماعية للسجين

ووقفت "الرياض" على طريقة استقبال أحد النزلاء الجدد حيث تمت إحالته بعد استلامه لحقيبة السجين وتعريفه بالجناح الخاص فيه لإحالته للإخنصاصي النفسي لدراسة حالته النفسية والاجتماعية حيث أكد لنا سلمان العتيبي - الأختصاصي النفسي - بأن إدارة الرعاية الاجتماعية والنفسية في اصلاحية الرياض تعمل ضمن منظومة عمل متكاملة تقدم الرعاية والخدمة الاجتماعية والنفسية للسجين ويتلخص الدور المهني للإختصاصي النفسي والاجتماعي بالقيام بمقابلة السجين الجديد عند دخوله الاصلاحية ومساعدته على التكيف مع مجتمع السجن من خلال اجراء بحث الاستقبال الاولي وفتح ملف عن حالته مما يمكن في تصنيف النزيل ووضع البرنامج العلاجي الملائم وتعريفه بالرعاية التي يمكن تقديمها له ودمجه بالأنشطة الرياضية والثقافية والمهنية بالتنسيق مع المسؤولين عنها داخل الإصلاحية.

وعن آلية التعامل مع السجين الجديد أنه يقوم الاختصاصي الاجتماعي بالرفع للضمان الاجتماعي عن كل سجين يعول أسرة لتقديم الدعم المادي لأسرته بمجرد دخوله السجن وتعريفه بخدمات اللجنة الوطنية لرعاية اسر السجناء "تراحم" وتقوية الصلة بينه وبين أسرته وللاختصاصي الاجتماعي والنفسي دور كبير في متابعة الحالة النفسية للنزيل وتقديم الاستشارات التشخيصية والعلاجية وكذلك تحويل من يحتاج للعلاج من الحالات المرضية لتلقي العلاج او التنويم في مستشفيات الصحة النفسية ومستشفيات الامل حيث يتردد على السجون في بعض الاحيان حالات من أمراض نفسيه أو مدمني مخدرات ممن يصعب السيطرة عليهم داخل السجن ويقوم الإختصاصي النفسي بدراسة المستجدات والظواهر ذات البعد النفسي وتوضيح ابعاد المشكلة لمواجهتها وعلاجها وله دور في تأهيل النزيل عند اقتراب الإفراج عنه لاندماجه نفسياً واجتماعياً مع المجتمع عند خروجه وتنظم ادارة الرعاية النفسية والاجتماعية الزيارات العائلية والتقاء النزيل بأسرته في يوم عائلي داخل الإصلاحية بشكل دوري منظم.

وفي جولة داخل مستشفى إصلاحية الرياض بالحائر والذي صمم بشكل مشابه إلى حد كبير بالمستشفيات التخصصية وزود بجميع الخدمات الطبية مثل (العيادات الخارجية - الطوارئ - غرفة العمليات - أشعه – مختبر – صيدلية) مع وجود غرف للتنويم، لا حظنا ما يسمى بمنى العزل الصحي والذي صمم إلى حد كبير بمبنى الوحدات السجنية ولكن ذو بيئة صحية نقية لاحتوائه على أجهزة سحب وتنقية لمعالجة الهواء ولمنع انتقال الميكروبات والعدوى ويحتوي على قسمين قسم خاص لعزل فئة الأمراض المعدية والخطيرة عزلاً انفرادياً وقسم آخر لعزل فئة الأمراض المزمنة عزلاً جماعياً ومجهز بكامل التجهيزات والمتطلبات الصحية.

الجانب الإصلاحي والتأهيلي

وفي مبنى المدرسة أكد لنا العميد أيوب بن نحيت أن هذه المباني المدرسية والتي حرصت المديرية العامة للسجون على تصميمها لمساعدة السجناء على أستكمال دراستهم والاستفادة من مدة محكوميتهم بحيث تحتوي هذه المباني على فصول دراسية لجميع المراحل التعليمية (الابتدائية – المتوسطة – الثانوية – الجامعية) بالإضافة إلى صالات لأجهزة الحاسب الآلي لخدمة النزلاء الراغبين في مواصلة تعليمهم عن بعد للمراحل العليا بالجامعات.

وعن مشاريع مباني الورش للتدريب المهني والمصانع اشار ابن نحيت أن هذه البرامج وهذه المباني صممت أيضا لتغيير الصورة المغلوطة عن السجون في السابق بحيث أصبح السجين اليوم لا يقضي كل وقته داخل غرفة مظلمة وينقطع عن العالم بل يواصل حياته اليومية ويتعلم علوماً جديدة ومهناً جديدة حسب ميولة واهتمامة حيث صممت هذه الورش والمصانع بتصميم مناسب للاستخدامات، كما أنها مزودة بأنظمة المراقبة وإنذار وإطفاء الحريق وتضم هذه الورش كافة التخصصات المهنية التي يتطلبها سوق العمل وتطبق وفق برامج تدريب خاصة للنزلاء تناسب ميولهم وقدراتهم بإشراف المؤسسة العامة للتدريب المهني.

بالإضافة الى ذلك يوجد في الإصلاحيات مبانٍ محمية خاصة بالمزروعات لتعليم النزلاء لم رغب (زراعة الخضروات – زراعة الفواكة – زراعة الأشجار والشجيرات المستخدمة في تنسيق المواقع) كما يوجد مباني حظائر مجهزة بكامل ملحقاتها لتعليم النزلاء على تربية الأنعام والدواجن.

وحدات اليوم العائلي

وللتعرف على آلية الزيارة وأهمية تسهيل تواصل النزيل مع أسرته حيث يؤكد العقيد خالد المالكي -مدير أصلاحية الرياض بالحائر- أن المديرية خصصت بالإصلاحية مبنى خاص بالزيارة ويحتوي مبنى على كبائن شبه مفتوحة وتوفر قدرا من الخصوصية للنزيل وزائريه (زوجته – أولاده) وتكون وسيلة الاتصال عبارة عن سماعه (نظام اتصال الكتروني) عالي المتانة وتكون من ضمن وسائل الاتصال الحديثة المتقدمة والتي تمكن النزيل أو الزائر من التحدث بسهوله ووضوح وكذلك إنشاء مباني بمواصفات فندقية عالية لاستخدامها لليوم العائلي بحيث يشمل كل منها على صالة للجلوس وغرفة نوم ومطبخ ودورة مياه بالإضافة إلى ملاعب وحديقة خلفية للأطفال، تساهم بشكل مباشر في زيادة اوصر الصلة بين النزيل واسرته وتضمن عدم انقطاعه عنهم.

المرافق الرياضية والترفيهية

وخلال جولة "الرياض" بالاصلاحية قضينا مع ضباط الإصلاحية ونزلاء الإصلاحية ساعات لممارسة الألعاب الرياضية مع النزلاء ورصد حياتهم اليومية حيث خصصت عدد من الملاعب الرياضية لكرة القدم وشاهدنا البسمة على النزلاء وقام فريق آخر من ضباط الإصلاحية بتكوين فريق لمباراة كرة السلة والطائرة، وسط وجود مدربين رياضيين من منسوبي السجون، لديهم شهادات خبرة ودورات في مجال التدريب الرياضي واللياقة يشرفون على النزلاء أثناء ممارسة ألعابهم الرياضية والتقينا بعدد من السجناء الذين أكدوا لنا فعالية مثل هذه الأنشطة الرياضية على صحتهم النفسية والجسدية مشرين أنها تساعدهم في قضاء وقت كبير من الفراغ بعد أنتهاءهم من دراستهم وتعليمهم وقبل ذهابهم للنوم.

المباني الخدمية

وقبل مغادرتنا للإصلاحية زرنا بعض المباني الخدمية داخل الإصلاحية مثل المباني الخدمية كالمطبخ المركزي والمخبز الآلي الذي يؤمن الوجبات ما بين إفطار وغداء وعشاء يومياً تحت إشراف صحي تقدم من خلالها لكل نزيل وجبة فردية تقدم بطريقة البوفيه طازجة داخل الوحدات السجنية التي تحتوي على صالات طعام على اعلى طراز كما اطلعنا على آلية العمل بمغسلة الإصلاحية المركزية والتي تتولى غسيل ملابس النزلاء ومقتنياتهم من فرش وسجاد وغيره.

مبنى الإفراج

وتضم الاصلاحية مبنى الإفراج الذي يهتم بخدمة النزلاء الذين تبقى على انتهاء محكوميتهم ثلاثة أشهر؛ إذ يتم نقلهم إليه، ويقومون بتهيئة النزيل لمواجهة المجتمع الخارجي والتأقلم معه حال خروجه، مع تأهيله لسوق العمل إن رغب في ذلك.

تورط طبيب في مستشفى شهير و4 زائرين في السيناريو جنائية جدة تطيح بـ«عصابة بيع الكلى»

المصدر: جريدة عكاظ 12 محرم 1438هـ - 13 اكتوبر 2016م
رابط الخبر

إبراهيم علوي (جدة(
أماطت شعبة التحريات والبحث الجنائي في شرطة جدة أخيرا اللثام عن عصابة من جنسية عربية تخصصت في بيع الأعضاء البشرية بعد تزوير محررات رسمية، كما تم ضبط طبيب في مستشفى شهير تورط في هذا السيناريو.
وكانت جنائية جدة نجحت في تتبع معلومات بحثية كشفت نشاطا مشبوها لأفراد من جنسية عربية، درجوا على التغرير ببعض من أفراد بني جلدتهم لبيع «كلاهم» بعد تزويرهم بطاقات سعودية بمساعدة أشخاص بالمحافظة.
وبينت التحريات الأولية أن المشتبه بهم قدموا إلى السعودية ببطاقة زائر قبل أن ينشطوا في تجارة الأعضاء البشرية، من خلال خداع مصابي الفشل الكلوي بحجة

مواضيع أخرى

ابن علوي لـ «عكاظ»: لم يتصل بنا صالـح وليست لنا «علاقة خاصة» بالحوثيين

إجراء عمليات زراعة كلى لهم في الداخل مقابل مبالغ مالية يتم دفعها للمتبرعين، وفي حينه فإن الجهاز الأمني في جنائية جدة تعامل بحرفية مع تلك المعلومات البحثية، ونجح في رصد أحد المشتبه بهم، وتتبعه، والتقاط كافة الخيوط المحيطة به في تجارة بيع الأعضاء البشرية.
وأدى تتبع المشتبه به إلى الكشف عن اضطلاعه بدور الوسيط والبحث عن أشخاص بحاجة إلى زراعة كلى، فضلا عن آخرين يغريهم بالمال من أجل الحصول على الكلى منهم.
وكشفت التحريات أن الوسيط يتولى الاتفاق مع عدد من أبناء جلدته ويعرض عليهم مبالغ مالية تصل إلى 150 ألف ريال للمتبرع الواحد مقابل تبرعه بكليته.
العمل الأمني تواصل بمتابعة كافة المتورطين ليتضح أن كلا من «هـ،ح» و«ش،ع» يعمدان إلى التغرير بالمتبرعين، فتم على الفور توقيف الأول، وبعدها كرت السبحة، وتساقطت اعترافاته على طاولة التحقيق، إذ اعترف المتهم «هـ، ح» أن «السمسار» الرئيسي «ش،ع» درج على عرض مبلغ 150 ألف ريال لكل واحد من المغرر بهم، وأن أحد المتبرعين يوجد حاليا في مستشفى شهير في جدة لإنهاء إجراءات التبرع بكليته لأحد الأشخاص، وفي حينه تحرك رجال البحث الجنائي، إذ جرى ضبط المتبرع «م، ح»، الذي يحمل بطاقة زائر.
وكشفت التحريات أن المتهم «ن، ع» أحضر له بطاقة أحوال سعودية مزورة وطلب من المتبرع دفع مبلغ ٢٥٠٠ ريال قيمة تلك البطاقة، وبعد ذلك تولى السمسار الرئيسي «ش،ع» التنسيق مع أشخاص في المستشفى الشهير عن طريق أحد الأطباء المتورطين بإجراء العملية وتسلم المبلغ.
بدوره، أقر السمسار الرئيسي بما نسب إليه وتسلمه مبلغ 100 ألف ريال نظير السمسرة، كما تم إلقاء القبض على مزور البطاقة السعودية للمتبرع، وتم تسليم جميع الأشخاص مركز شرطة السلامة.
يذكر أن مدير شرطة منطقة مكة المكرمة اللواء سالم القرني تابع عملية إلقاء القبض على جميع المتورطين في هذا السيناريو، فيما أشرف على العملية مدير شرطة جدة العميد عبدالوهاب عسيري، ونفذتها شعبة التحريات والبحث الجنائي في شرطة جدة.

المدعية: شقيقاي يعاقباانني على خلع «المدمن» ومدير الحماية شهد ضدي

شماعة السحر تحرم مطلقة من الزواج.. والمعنفة ترد بدعوى «عضل»!

المصدر: جريدة عكاظ 12 محرم 1438هـ - 13 اكتوبر 2016م
رابط الخبر

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)

تنظر المحكمة الجزائية بمكة المكرمة في دعوى عضل قدمتها معنفة مطلقة تبلغ من العمر 40 عاما ضد اثنين من أشقائها مدعية ضدهما بمعارضة زواجها بحجة عدم تكافؤ النسب وأنها تحت ضغط سحر من الرجل الذي تقدم للزواج منها.

وأكدت المعنفة في دعواها أن زواجها كاد أن يتم قبل وفاة والدها الذي لم يعترض على الزواج إلا أنه وافته المنية قبل عقد القران، لتتعرض بعد وفاته -حسب قولها- لأبشع ألوان العنف والأذى النفسي والبدني من شقيقيها اللذين حرماها من أبسط حقوقها في الحياة.

وادعت بانحياز مدير الحماية الاجتماعية بمكة المكرمة السابق مع شقيقيها، إذ حضر للمحكمة

مواضيع أخرى

ابن علوي لـ «عكاظ»: لم يتصل بنا صالـح وليست لنا «علاقة خاصة» بالحوثيين

للشهادة ضد المتقدم للزواج منها واتهامها بالوقوع في عمل سحري ومعاناتها من مشكلات نفسية رغم أن لديها التقارير الطبية التي تثبت سلامتها صحيا ونفسيا.

وكشفت المعنفة التي اكتفت بالرمز لاسمها بحرفي (أ.ر) أنها لجأت لدار الحماية في مكة المكرمة منذ ثلاث سنوات للهروب من شقيقيها بعدما بدآ في معاقبتها على خلع طليقها وإعادة نصف الصداق له بعد مرور أربعة أشهر من زواجها، مما اعتبراه آنذاك وصمة عار في وجهيهما، وقررا حرمانها من الزواج نهائيا وتقييد حركتها وخروجها من المنزل إلا في حالات المستشفى وعدم مخالطة الآخرين والاحتفاظ بأوراقها الثبوتية والبنكية لحرمانها من الضمان الاجتماعي، بل تناوبا على إغلاق الأبواب عليها -حسب دعواها-.

وأضافت أنها اضطرت مرارا للجوء لمراكز الشرطة أو لدار الحماية بعد الاعتداء عليها في كل مرة تطلب فيها حقها في الزواج، وأخيرا استقر بها الحال في دار الحماية.

وبينت أن السبب المباشر في طلبها الخلع من طليقها قبل أكثر من 14 عاما بسبب أنه مدمن للمخدرات -حسب قولها- وحاولت التعايش معه وتربية أبنائه الثلاثة من زوجة أخرى، وانتقلت للاستقرار معه في المنطقة الشرقية واضطرت لبيع حليها للصرف على المنزل -حسب وصفها- لكنه استمر في إهانتها يوميا ومع ذلك لم يكترث شقيقاها لحالها، مثلما فعلا في البداية ولم يدققا في السؤال عليه قبل زواجها.

وأشارت إلى أنها عملت على تربية أشقائها مع والدتها بعدما أوعز شقيقها الأكبر لوالدها بحاجة المنزل إليها فتركت تعليمها منذ كانت في الصف الثالث الابتدائي، لتعتني بإخوتها الصغار.

وأضافت أنها حضرت عدة جلسات في المحكمة إلا أن شقيقيها في آخر جلسة قبل خمسة أشهر (رجب الماضي 1437) أحضرا مدير الحماية دالسابق للشهادة في القضية، إذ وقف في صفهما وانحاز لافتراءاتهما، مدعيا عليها أن من تقدم لخطبتها هو من كان يحضر لرقيتها قبل وفاة والدها وبعد فترة طلب الزواج منها.

المدير السابق: لا علاقة لي ونقلت منذ عام

نفى المدير السابق للحماية الاجتماعية محسن القحطاني اتهامات المعنفة ضده، مؤكدا لـ«عكاظ» أن علاقته بالحماية انتهت منذ عام تقريبا وتم نقله للعمل في إدارة أخرى. وقال: «لا يحق لي الرفع في أي نزيلة كوني لا أعمل في الدار حاليا.»

المستشار القانوني: المدير حضر الجلسة

أكد المستشار القانوني المكلف بالقضية المحامي سلطان الحارثي حضور مدير الحماية السابق شاهدا برفقة شقيق المعنفة في جلسة المحكمة.

وقال لـ «عكاظ» إن المدعية تقدمت للمحكمة لطلب حقها الشرعي وأجبرت على الجرأة في هذا الطلب، لافتا إلى أهمية الفصل في قضايا العضل بأسرع وقت وعدم التعامل معها، لأن المدعيات فيها يشكون ضياع عمرهن بدون نكاح ومن الأحرى ألا نضيف لهن ضياعا آخر في المواعيد المتباعدة.

وبين أن قضية العضل أبسط من أن تعامل بمبدأ التعقيد، خاصة أن الأصل يؤكد أحقية الأنثى في النكاح كما هو حق للذكر، فلا يحق للولي عضل الأنثى من النكاح وحرمانها منه، وإذا كان السبب هو عدم التكافؤ في النسب فليس هذا من أركان النكاح، وإن كان لأسباب أخرى كأعداء السحر وخلافه فعلى مدعي ذلك الإثبات والإتيان بالأدلة المؤكدة على صحة ادعائه، خاصة أن القراءة والرقية ليست مأخذا شرعيا لإثبات ذلك.

الاقتصادية

بتحمل "الصندوق العقاري" كل أو جزء من أعباء هذه التمويلات معالجة جديدة لبرنامج «أرض وقرض» بإشراك المصارف وشركات التمويل

المصدر: جريدة الاقتصادية 12 محرم 1438هـ - 13 اكتوبر 2016م

رابط الخبر

عبدالله الروقي من الرياض

تتجه وزارة الإسكان إلى تبني معالجات جديدة ليسير العمل في برنامج "أرض وقرض" لمستحقي الدعم السكني.

فقد أبلغ "الاقتصادية" مسؤول في وزارة الإسكان، أن الوزارة تعكف حاليا من خلال ذراعها التمويلية صندوق التنمية العقارية بإبرام اتفاقيات مع المصارف وشركات التمويل العقاري، التي على إثرها سيتم تقديم التمويل العقاري لمستحقي الدعم - ومن ضمن ذلك مشروع الرياض (أرض وقرض).

وقال محمد بن صالح الغنيم المشرف على إدارة العلاقات العامة والإعلام، إن القطاع الخاص سيقوم بعملية التمويل على أن يقوم الصندوق بتحمل كل أو جزء من أعباء هذه التمويلات عن المستحقين كل بحسب الشريحة أو النطاق الذي ينتمي له، إذ سيتم تحمل كامل أعباء التمويل عن ذوي الدخل المنخفض وسيكون قرضا حسنا، بينما يقل الدعم كلما زاد الدخل، وسيتم الإعلان عن آلية الدعم خلال الفترة القريبة المقبلة.

وحول آخر المستجدات المتعلقة بتسلم الوزارة لعدد من مشاريعها خلال الفترة الحالية أوضح محمد الغنيم، "أن مشروع إسكان مطار جدة في آخر مراحل العمل، وهو تحت إجراء التسلم حاليا، أما مشروع القطيف فتقدم المقاول بطلب تسليم المشروع ابتدائيا، وجار التنسيق والعمل مع الجهات المختصة لتسليم الشبكات حسب الاختصاص، وتعد أعمال المشروع منتهية بنسبة 100 في المائة."

وأضاف، "وفيما يختص بمشروع الأحساء (أرض وقرض)، فهو في مراحله النهائية، إذ تقتصر الأعمال المتبقية على مداخل المشروع والربط مع الطرق المحيطة وبعض أعمال التشطيبات النهائية للطرق الداخلية، ومتوقع تسلم المشروع رسميا خلال 90 يوما.

وكانت وزارة الإسكان قد قالت لـ "الاقتصادية" في وقت سابق، إن منتج أرض وقرض في الرياض الذي كان باكورة مشاريع الوزارة في هذا الصدد لم يتعثر، مشيرة إلى أن تأخر صرف قروض أكثر من 2200 مواطن تم منحهم أراضي

في الرياض منذ شباط (فبراير) 2015، في مشروع شمال غربي مطار الملك خالد، ولم يتسلموا القرض البالغ 500 ألف ريال حتى الآن، عائد للإجراءات الإدارية.
وأوضحت، أن الوزارة تقوم حاليا بإعداد آلية لصرف هذه القروض ومن ضمنها أخذ الموافقات الرسمية من الجهات المختصة وتحديدا (مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، و"سمة". إلخ) لأغراض فتح حسابات للممنوحين أراضي، وعند انتهاء هذه الآلية سيتم التواصل مع المواطنين لصرف هذه القروض."
وبحسب وزارة الإسكان فقد خصصت من خلال المشروع المراد تسليمه للمستحقين، 2242 قطعة أرض، مع توافر بنية تحتية ملائمة لإقامة المشاريع السكنية عليها، من صرف صحي ومشاريع كهرباء ومياه، تم الانتهاء منها، وأصبح المشروع جاهزا لبناء أول وحدة سكنية، إلا أن تأخر صرف القروض منع المستفيدين من بدء البناء.

إدارة مصروفاتك وريالك

المصدر: جريدة الرياض 12 محرم 1438هـ - 13 اكتوبر 2016م
اضغط هنا

راشد محمد الفوزان

"احفظ قرشك الأبيض ليومك الأسود" وقول "التدبير نصف المعيشة واحفظ خضراك لغبراك والعقل خصيم نفسه" وقول وارن بافيت "إذا كنت تشتري ما لا تحتاجه، فسيأتي عليك الوقت الذي تضطر فيه لبيع ما تحتاجه"، وقوله "لاتدخر ما يتبقى بعد الإنفاق، بل أنفق ما يتبقى بعد الادخار"؛ وأختم بقوله سبحانه وتعالى "ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين". الأقوال والأحاديث عن أهمية "الادخار أو عد الإسراف أو التذبير" لا حدود لها، من آيات القرآن الكريم أو الأحاديث النبوية، أو رجال أعمال أو غيره، ولكن ماذا يحدث في الواقع؟؟ قرار مجلس الوزراء الإثنين الماضي عن ما رفعه وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للحبوب حول ظاهرة هدر الخبز ومنتجات الدقيق من المخابز والمصانع، قرر مجلس الوزراء إضافة جدول إلى جدول الغرامات والجزاءات الملحق بلائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية، حين نفحص وندقق أيضا في السلوك العام الذي يحدث لدينا سنجد أن حجم الهدر لدينا كبير وأستطيع القول أنه يتجاوز حد المقبول والإسراف، وأتذكر في حوار تلفزيوني مع أحد موردي المواد الغذائية، أن ذكر وفق رؤيته ودراستهم أن ما يقارب 30% من الأرز يهدر، وهذا ما يعزز أن لدينا حجم إسراف وصرف وتبذير قد يصل 30% من الطعام سواء داخل المنزل أو المطاعم، ورغم أن الوعي برايي ينمو ويتحسن ولكن لم نصل للمستوى المطلوب.
الإصلاحات الاقتصادية والقرارات مؤخراً أجد من أهم الإيجابيات التي تركتها هي ضبط وإعادة النظر في "المصروفات" حتى أننا نلحظ حجم كثرة المطاعم أو السفر للخارج بقروض موجود، ولا أتفهم من يقترض ويسافر ويحمل نفسه ديونا طويلة وقد لا يملك منزلاً وهو صاحب الأولوية، من يذهب للمطاعم بصورة يومية أو شبه حالة إدمان لدرجة يقتطع من دخله ما قد يصل ربع راتبه لمجرد إشباع رغبته بشيء ثانوي ومضر صحيا وهي المطاعم، ولن أمنع الناس أو أطالب بمنعهم أو نحو ذلك أبدا، ولكن التوازن والعقلانية هي المطلوبة، والأولويات واضحة، منزل، الاهتمام بالأسرة، عملك، تعليم، صحة، الادخار؛ هذه هي الأولويات وليس المصروفات الاستهلاكية الغير منتجة وذات قيمة، من إيجابيات القرارات الاقتصادية تقدير ومعرفة أهمية كل ريال ينفق ويقدر ذلك، لا أن يكون مجرد ورقة بلا قيمة أو تقدير أو قيمة مضافة، إعادة النظر والتدبير لدخلك ومصروفاتك ولا تنفقها بما لا تحتاج حتى لا تبيع ما تحتاج مستقبلا، والأهم الادخار في الرخاء والشدة، الأزمة تقدم دروساً جيدة وحميدة وإن كانت مؤلمة للبعض، ولكن للمستقبل أفضل.

احذروا انتقام الرغيف

المصدر: جريدة عكاظ 12 محرم 1438هـ - 13 اكتوبر 2016م
رابط الخبر

حمود أبو طالب

أزعجتني كثيرا الصورة التي نشرتها «عكاظ» في قلب صفحتها الأولى يوم أمس، ويجب أن تزعج كل إنسان يقدر نعم الله على خلقه، ويرى ما يحدث في كثير من بلدان العالم من مجاعات وفاقة وطوابير لا نهائية تنتظر لقمة تسكت بها صرير الأمعاء التي تتضور جوعا، كانت الصورة لعدد مهول من بقايا أرغفة الخبز، بعضها شبه كامل، منثورة على امتداد أحد الشوارع الترابية المتسخة، في منظر مقزز أخلاقيا وصحيا وحضاريا ودينيا، ومضاد لكل القيم الإنسانية.

منذ الأزل والإنسان يكافح من أجل ضمان الرغيف، رمز الحياة وشعار البقاء.

الرغيف الذي أطاح فقده بإمبراطوريات وعصف بممالك

وأقام ثورات غيرت مسارات التأريخ، هو الخط الأحمر الذي لا يسمح الإنسان بتجاوزه والتعدي عليه مهما كانت المبررات والظروف.

لكن يبدو أننا منفصلون عن بقية شعوب العالم وتأريخ المجتمعات الإنسانية، ولذلك لا يعني لنا الرغيف أي رمزية، فتعاملنا معه بمثل هذا البطر والجحود والكفر بالنعمة، رغم أننا نردد باستمرار آيات شكر النعمة.

يقول الخبر الذي أوردته الصحيفة مع الصورة أن نسبة هدر الرغيف وصلت الى ٣٥٪ مما تنتجه مخابزنا، نسبة كبيرة كهذه كفيلة بإطعام شعب بأكمله في إحدى الدول التي تعاني من الفقر، وقادرة على إنقاذ مجتمعات كثيرة من طاعون المجاعة.

وأغلب الظن أنها نسبة متحفظة وإلا فإنه لو تم إحصاء كل الهدر من بيوت الصفيح الى القصور المنيفة لحلّ علينا غضب إلهي شديد بعد غضب كل شعوب الأرض علينا وازدرائها لنا.

ولطالما كنا نتندر بحزن على موائد العبث والسفه التي تتكدس عليها الحواشي والخرفان والطيور والأنعام ثم تُرمى في مكبات النفايات، لكن تظل هذه الممارسة الجاهلة محدودة، أما الرغيف فهو نبض الشعب بكل فئاته وطبقاته، وإذا أهان شعب رغيفه فإن الرغيف سينتقم منه انتقاما شديدا ومؤلما.

نطالب الذين يعبثون بالرغيف أن يلقوا نظرة على واحدة من نشرات الأخبار في أي قناة وبأي لغة، حتما لن تكون النشرة خالية من صور المعدمين والمشردين واللاجئين الذين يحلمون بقطعة صغيرة من الرغيف اليابس الذي ألقى به في الشارع بطرهم وجهلهم.

لو تأمل هؤلاء تلك المناظر بأدنى قدر من الإنسانية لتراجعوا عن هذا البغي الذي يعيشون فيه.

الشعلان أكدت لـ «عكاظ» ضرورة مراجعة الأنظمة التي لم يطرأ عليها تعديل منذ زمن

«الشورى» يدرس مقترحين لمنح الجنسية لأبناء السعوديات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 10محرم 1437هـ - 11 اكتوبر 2016م
اضغط هنا

مريم الصغير (الرياض)

كشفت الدكتورة لطيفة الشعلان عضو اللجنة الأمنية بمجلس الشورى عن دراسة المجلس مقترحين لتعديل نظام الجنسية السعودية بما يمنح أبناء المرأة السعودية المتزوجة من غير سعودي حقهم في التمتع بالجنسية السعودية.

وأوضحت الشعلان في تصريح لـ«عكاظ» أن أحد هذين المشروعين مقدم منها وزميليها عطا السبيتي والدكتورة هيا المنيع.

والمشروع الآخر تقدمت به زميلتاها الدكتورة ثريا عبيد والدكتورة وفاء طيبة.

وبحسب الشعلان، فإن اللجنة الأمنية التي هي أحد أعضائها درست المقترحين قبل بضعة أشهر بشكل مبدئي، وانتهت بالتوصية بملاءمتهما للدراسة مما يمهد

لعرضهما ضمن مشروع واحد للنقاش تحت القبة.

وأكدت الشعلان إنه من الضروري مراجعة الأنظمة والقوانين التي مضى على صدورها مدة طويلة كنظام الجنسية الذي لم يطرأ عليه سوى تعديلات محدودة جدا رغم مرور فترة تزيد على ٦٠ عاما على صدوره تراكمت وتنوعت خلالها تجربة المملكة في المجالات الإدارية والتنظيمية والتشريع القانوني.

الشعلان والمنيع والسبيتي وعبيد وطيبة تقدموا بالمقترحين

ولفتت إلى أهمية رفع الأضرار البالغة وتلافي المشكلات الاجتماعية والأمنية التي تنشأ عن حرمان أبناء الأم السعودية من الجنسية السعودية، «خصوصا مع ازدياد نسبة زواج السعوديات من غير السعوديين وضرورة حماية النسيج الاجتماعي من التمييز في الحقوق والواجبات، وحق المواطنة في حصول أبنائها على الجنسية السعودية»، خصوصا أن هناك -حسب قولها- صعوبة كبيرة في ذلك تبعا لنظام النقاط المعمول به في اكتساب الجنسية.

وأوضحت الشعلان أنها وزميليها السبيتي والمنيع استفادوا في مشروعهم المقترح من عدد من التشريعات المقارنة والاتفاقات الدولية ذات الصلة، وأنهم أخذوا مرئيات خبراء القانون، كما استندوا على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة والنظام الأساسي في الحكم الذي يقرر في مادتيه «الثامنة» و«السادسة والعشرين» على العدل والمساواة وحماية حقوق الإنسان.

وأكدت أن مشروعهم يقتصر على المطالبة بحق الجنسية لأبناء المرأة السعودية المتزوجة من غير السعودي وليس للزوج نفسه.

«الشؤون الإسلامية» تنظم ورشة عمل عن لائحة الأداء الوظيفي الجديد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10محرم 1437هـ - 11 اكتوبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1539593

شرعت وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد ممثلة في الإدارة العامة للموارد البشرية، في تنفيذ ورش عمل في إطار تطوير منظومة العمل الحكومي وفق برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية.
واستهدفت الورشة ــ التي حضرها مجموعة من موظفي وكالة الوزارة للشؤون الإسلامية ــ شرح لائحة الأداء الوظيفي الجديد، بالإضافة إلى عرض موجز عن برنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية.
ويأتي عقد مثل هذه الورش ــ التي تتم على مدار شهرين، وتستهدف جميع منسوبي الوزارة وفروعها في مختلف مناطق المملكة ــ وفق توجيهات الوزيــر الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ، ومتابعة من المدير العام للإدارة العامة للموارد البشرية خالد بن إبراهيم المرشود.

مركز الملك عبدالله لرعاية المعوقين يحتفي باليوم العالمي للعلاج الطبيعي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10محرم 1437هـ - 11 اكتوبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1539610

جدة - خالد الدماك
نظم مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لرعاية الأطفال المعوقين بجدة احتفالاً بمناسبة اليوم العالمي للعلاج الطبيعي بالتعاون مع الشؤون الصحية بمحافظة جدة، والذي يقام هذا العام تحت عنوان "أضف حياة إلى سنين عمرك" هو عنوان الاحتفال العالمي باليوم العالمي للعلاج الطبيعي، ويتزامن مع مناسبة مرور عشرة سنوات على برنامج البدلة الفضائية وشبكة العنكبوت وبرنامج ركوب الخيل والتي استفاد منها أكثر من 600 طفل وطفل.
وقال مدير إدارة التأهيل الطبي بالشؤون الصحية بمحافظة جدة د. أحمد ياسين برهمين بأن وزارة الصحة الممثلة في إدارة التأهيل الطبي هي الجهة المخولة بالإشراف على خدمات التأهيل الطبي ومن ضمنها العلاج الطبيعي وذلك من خلال 250 قسم علاج طبيعي بالمملكة.
من جانبه، قال مدير مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز لرعاية الأطفال المعوقين بجدة د. زهير ميمني، أن هذا الاحتفال يأتي لنشر الخبرة المميزة التي اكتسبتها الجمعية للجهات الأخرى والتي أثبتت فعاليتها مع الأطفال وأدت إلى ظهور تحسن كبير في حالاتهم، مضيفاً انه تمت دعوة جميع القطاعات الصحية بمنطقة مكة المكرمة للمشاركة في هذا الاحتفال وشركات الأدوية والمستشفيات والمراكز الطبية ومراكز الإعاقة ومراكز العلاج الطبيعي.

د. العتيبي يطالب بتشجيع الاستثمار في قطاعهم.. وسن التشريعات المعينة لذلك

التصويت على نظام تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة وإحداث وكالة لهم.. الثلاثاء المقبل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10محرم 1437هـ - 11 اكتوبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1539584

الرياض - عبدالسلام البلوي

يصوت الشورى على إقرار نظام خاص بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة يوم الثلاثاء المقبل، ويستهدف المشروع المدروس من لجنة التعليم والبحث العلمي وفق المقترح المقدم من ناصر الموسى عضو المجلس إيجاد بيئة تشريعية تعزز مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين المتعلمين والمتعلمات بما يحقق مزيداً من العدالة الاجتماعية في التعليم، ونشر الثقافة الحقوقية وتأصيل المفاهيم التشريعية في مجال تعليم ذوي الاحتياجات بما يزيد الوعي بحقوقهم في الأوساط الأسرية والمدرسية والمجتمعية، وبلورة المفاهيم التربوية، والقيم الإسلامية، والمبادئ الإنسانية المتعلقة بهم في بنود سياسة التعليم في المملكة إلى صياغات حقوقية ودلالات تشريعية، إضافة إلى تعزيز دوافع التعلم لدى الأطفال على اختلاف قدراتهم وإمكاناتهم وتباين خصائصهم واحتياجاتهم والارتقاء بمستوى البرامج والخدمات والنشاطات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة بما ينسجم والتوجهات العالمية، ويلبي المتطلبات الميدانية في المملكة.

وأيَّد أعضاء الشورى في جلسة الحادي والعشرين من جمادى الآخرة الماضي نظام تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، مشددين على أهميته في تنظيم الجهود في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بما يضمن لهم الحق في الحصول على التعليم المجاني المناسب في المراحل التعليمية كافة، والانتقال بالعمل في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة من الجهود الفردية إلى العمل المؤسسي الذي يضمن لهذه الفئات الثبات والاستمرار في تقديم البرامج والخدمات والنشاطات، إضافة إلى تقنين الإجراءات والسياسات التي تحكم التوسع الكمي والتطور النوعي في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بما يتناسب مع خصائصهم ويلبي احتياجاتهم، وقال أعضاء إن فئة ذوي الاحتياجات يستحقون الكثير ولدينا قصور في حقهم.

وطالب عبدالله العتيبي رئيس اللجنة الصحية بالمجلس بإيجاد مواد تدعم الاستثمار في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، مقترحاً شمول النظام للجمعيات ومراكز التدريب لتقديم الدورات التعلمية في مختلف المجالات لذوي الإعاقة، مشيراً إلى الدور الكبير للقطاع الخاص في مجال الاستثمار في التعليم العام والجامعي واحتضانه لأعداد كبيرة من الطلاب والطالبات، مؤكداً التوجه العالمي نحو تقليص الاعتماد على الجانب الحكومي في تقديم البرامج المجتمعية بشكل عام وفتح الباب أمام مؤسسات المجتمع المدني كجهات شراكة مع الحكومة او منفردة، لافتا إلى أن هذا ما أخذت به خطط التنمية وقد ناقش المجلس مؤخراً توسيع مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات في جميع المجالات، وقال "لازال الاستثمار في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة يعاني قصوراً كبيراً فالمدارس والمراكز التي تعنى بهذه الفئة قليلة"، داعياً إلى ضرورة تشجيع القطاع الخاص في توظيف أمواله واستثمارها في هذا المجال وسن مواد تعين على ذلك ومعالجة المعوقات التي قد تقف حاجزاً عند القيام بذلك.

وكان أعضاء قد اعترضوا على التوصية الثانية للجنة التعليم والبحث العلمي التي يرأسها مشعل السلمي طالبت بإحداث وكالة بوزارة التعليم، كما رأى عضو أن المشروع لا يتناول الحقوق المالية والسكن والنقل لذوي الاحتياجات الخاصة، متسائلاً عن الجهة التي ستقوم بتطبيق النظام.

تقرير القاصرين عالق منذ **90** يوما

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 10محرم 1437هـ - 11 اكتوبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=280073&CategoryID=5

أبها: محمد آل ماطر

ما يزال تقرير إدارة الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم عالقا داخل أروقة وزارة العدل منذ نحو 3 أشهر، فيما كان من المقرر رفعه للجهات العليا بناء على التوجيهات السامية، القاضية برفع الهيئة تقريرا كل 6 أشهر لمدة ثلاث سنوات، يتضمن أهم إنجازات الهيئة والصعوبات والمعوقات التي تواجهها والمقترحات المناسبة لمعالجتها.

عربة إلكترونية تقدم خدمات «العمل والتنمية» للجنود في «الحد الجنوبي»

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 10محرم 1437هـ - 11 اكتوبر 2016م
اضغط هنا

Husein Al Awami

زارت عربة إلكترونية تابعة إلى فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في منطقة جازان اليوم (الثلثاء)، مقر القوات في المنطقة، لتقديم خدمات الوزارة كافة إلى الجنود المرابطين في «الحد الجنوبي.«

وقال مدير فرع الوزارة في جازان علي الحربي في بيان أصدرته الوزارة اليوم: «إن العربة المجهزة تقدم خدمات منظومة العمل والتنمية الاجتماعية كافة، إلى جانب خدمات صندوق الموارد البشرية (هدف)، والتأمينات الاجتماعية، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.«

وأوضح الحربي إنه تم تدشين هذه العربة لتقديم الخدمات المطلوبة إلى الجنود المرابطين في مواقع متفرقة من الميدان، مضيفاً: «هذا واجب الأبطال علينا، ومهما قدمنا لن نوفيهم حقهم على ما يقدمونه لنا من أمن وأمان.«

وقالت الوزارة إن الزيارة تأتي «انطلاقاً من حرص الوزارة على تسخير إمكاناتها كافة لرجال الأمن البواسل الذين يذودون عن حمى الوطن»، مضيفة أن هذا النوع من التجهيزات يأتي «إيماناً من منظومة العمل والتنمية الاجتماعية بتسهيل خدماتها كافة لهذه الفئة التي تسهر في سبيل استتباب الأمن وراحة المواطن».

تأييد السجن والغرامة للمدانين في قضية التشهير بوزير النقل
تبرئة **6** مواطنين ظهروا بمقطع «الوزير شرد» وإلزامهم بتعهدات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10محرم 1437هـ - 11 اكتوبر 2016م
اضغط هنا

حامد الرفاعي - جدة

أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الابتدائية التي أصدرتها المحكمة الجزائية بمكة المكرمة على المتهمين في قضية مقطع «الوزير شرد» المتضمنة السجن والغرامة وأخذ تعهدات.

وكان مقطع الفيديو قد انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي لثمانية مواطنين، زاعمين أنهم كانوا على موعد لقاء مع وزير النقل في إحدى زياراته لمنطقة مكة لعرض مشكلتهم ولكنه هرب بعد حضوره للموقع، حيث تضمن الحكم سجن المتهم الرئيسي لمدة 5 أيام وتغريمه 1000 ريال بعد إدانته بالتشهير بغيره من خلال تصوير مادة مرئية (فيديو) يتضمن إساءة له وإرسالها على الواتس آب، فيما تم الحكم على المتهم الآخر بالغرامة 1000 ريال تدفع لمؤسسة النقد العربي السعودي ومصادرة جهاز جواله الذي استخدم للتصوير إثر إدانته بمشاركة المتهم الأول في التشهير بغيره من خلال استخدامه جهازه. وتضمنت الأحكام المذكورة تبرئة 6 متهمين آخرين من المواطنين الثمانية ظهروا في المقطع مع أخذ التعهد عليهم بعدم العودة لما بدر منهم من عدم إنكار المنكر.

وتعود تفاصيل القضية المذكورة بالتزامن مع ظهور مقطع فيديو على وسائل التواصل لمجموعة من المواطنين يملكون أراضي على طريق مكة - جدة الذين يدعون أنهم كانوا على موعد مع الوزير.. يوم 13 جمادي الآخر من العام المنصرم لعرض مشكلتهم وزعموا في المقطع أن الوزير حضر للموقع وهرب قبل أن يقابلهم حسب الموعد.

وبينت لائحة الدعوى التي أحيلت من هيئة التحقيق والادعاء العام بأن الوزارة أفادت بأن ما عرضه المواطنون في المقطع غير صحيح وأن الوزير لم يقم بزيارة الموقع في ذلك اليوم ولم يتفق معهم على موعد وأن الوزير ساءه ذلك لكونه لم يحضر إلى الموقع وليس لديه علم بذلك.

وأشارت لائحة الدعوى أنه باستجواب المتهمين على خلفية اتهامهم بتشويه سمعة المسئولين أكد عدد منهم أنه تم إخبارهم من قبل مهندس المشروع بأن معالي الوزير سوف يحضر للموقع وعند حضورهم للموقع حضرت ثلاث سيارات وعند محاولة استقبالهم تقدم لهم قائد البرادو، وتم سؤاله عن الوزير، فقال موجود، ثم نظر للمرآة وقال انتهت الزيارة ثم غادرت تلك السيارات الموقع وقاموا بتصوير المقطع.

وباستجواب المتهم الرئيسي، أقر بأنه هو من قام بالحديث، وأنه استخدم جوال المتهم الآخر في التصوير وقاموا جميعا بتداول المقطع بينهم والجميع أرسله وانتشر في وسائل التواصل، مؤكدين أن اجتماعهم كان لغرض مقابلة الوزير ولم يكن هناك موعد معه.

وأقر المتهم الآخر خلال الاستجواب بقيامه ورفاقه بتصوير مقطع فيديو بجهاز جواله والمصور هو المتهم الرئيسي الذي تضمن عبارة بأن الوزير (شرد).

و تضمنت لائحة الدعوى التي رفعت ضدهم للمحكمة توجيه تهمة مخالفتهم لنظام الجرائم المعلوماتية المطالبة بسجنهم وغرامتهم وفقا للبند الخامس من المادة الثالثة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، بالاضافة إلى توجيه تهمة تضمين معلومات غير صحيحة غايتها التشهير، وقرر ناظر القضية بعد استكماله لمداولات وحيثيات القضية إصدار العقوبات المذكورة ضد المتهم الرئيسي وصاحب الجوال وأخذ التعهد على المتهمين الستة الآخرين بعدم العودة لما بدر منهم من عدم إنكار المنكر.

القضية في نقاط:

•8 مواطنين ظهروا في مقطع فيديو على مواقع التواصل
•زعموا أنهم كانوا على موعد مع وزير النقل لكنه هرب
•وزارة النقل أفادت بأن ما عرضه المقطع غير صحيح
•الوزير لم يقم بزيارة الموقع المذكور في ذلك اليوم
•اتهام المدعى عليهم بتشويه سمعة المسؤولين
• الحكم على المتهم الأول بالسجن والثاني بالغرامة وتبرئة 6 متهمين

موافقة السجين شرط للمحاكمة عن بعد والإجراءات في **5** أيام برامج مماثلة تشمل القضايا الحقوقية والأحوال الشخصية قريباً

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 10محرم 1437هـ - 11 اكتوبر 2016م
اضغط هنا

حامد الرفاعي - جدة

أوضحت مصادر قضائية لـ«المدينة» أن خدمة التقاضي عن بعد (المحاكمات عن بعد) هي محاكمة وفقا للمتطلبات الشرعية والنظامية للسجين في مقر سجنه، وتكون الدائرة القضائية في مقرها بالمحكمة، وذلك من خلال ربط إلكتروني عبر دوائر تلفزيونية مغلقة وتكون المحاكمة وفق هذا الأساس، كما لو كانت داخل المحكمة وأمام الدائرة القضائية. كما تضمن هذه المحاكمة الإلكترونية حصول السجين على كامل حقوقه الشرعية والنظامية، دون الحاجة إلى نقله وما يستدعيه ذلك من حراسة وما يحف به من مخاطر وسرعة إنجاز القضايا وتقليل مدة مواعيد الجلسات. وأكد المصدر أنه يشترط موافقة السجين على الخدمة، والتي سيتم البدء في إجراءاتها فور موافقته لإتمام الطلب، بحيث توفر المحكمة بالتنسيق مع الجهات المختصة خاصية معرفة مسار الطلب ومتابعته عبر خدمات الهاتف النقال أو البريد الإلكتروني، تمهيدا لإنجاز الخدمة في وقت لا يتجاوز خمسة أيام عمل من استقبال الطلب إلكترونيا، مبينا أن الفترة القادمة سوف تشهد اعتماد برامج تفاعلية مماثلة فيما يتعلق بالقضايا الحقوقية وقضايا الأحوال الشخصية بهدف متابعة هذا النوع من القضايا ودعم مسيرة إنجازها. وكانت وزارة العدل قد أعلنت أن «المحاكمات عن بعد» ستبدأ مطلع الأسبوع المقبل، بهدف تقليل مدد التقاضي واختصار الوقت والجهد مع تحقيق كل الضمانات القضائية للمتهمين والسجناء أثناء المحاكمة، موضحة أن بدء الخدمة سيكون في المحكمة الجزائية بالرياض، والتي تم استكمال جميع الإجراءات المتعلقة بنجاح البرنامج، ومن ثم ستعمم التجربة على المحاكم حسب نسبة القضايا الواردة لكل محكمة.

الاقتصادية

الفقر المستدام

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 10محرم 1437هـ - 11 اكتوبر 2016م
اضغط هنا

محمد كركوتي

"المأساة الحقيقية بالنسبة للفقير أنه فقير في الطموحات"
آدم سميث - فيلسوف واقتصادي اسكتلندي

هناك صعوبة في تقبل ما قاله آدم سميث عن الفقير في توصيف حاله. فليس كل فقير خاليا من الطموحات، وثبت بالتجربة أن فقراء تقدموا إلى مستوى يمكنهم من أن "يوزعوا" الطموحات، ليس نظريا فقط بل عمليا أيضا. يضاف إلى ذلك، أن أولئك الذين أصيبوا بوباء الفقر، لم يأتوا بهذا الوباء بالطبع، بل فرض عليهم بأشكال وأدوات مختلفة، من بينها الفساد والسرقة والاستغلال. ماذا حدث؟ حدثت الفوارق الاقتصادية المعيشية ضمن الأمة الواحدة وبين الأمم المختلفة. وهذه الفوارق باتت مستدامة على مساحات واسعة من هذا العالم، بل إن بعضها دخل مرحلة الاستعصاء الكامل. فهل يتحمل الفقير الذي ظهر نتيجة هذه الفوارق ذنب فقره؟! وهل يمكننا التعميم في توصيف سميث؟ الجواب بالطبع هو النفي القاطع، لأن الأرقام والحقائق تتصادم مع هذه النتيجة.

يقول ماركو ريبو السيناتور الأمريكي الكوبي الأصل "الطريقة المثلى في إدارة الاقتصاد، ليست في جعل الأغنياء فقراء، بل بتحويل الفقراء إلى أغنياء". وهذا السيناتور يبدو أكثر واقعية من آدم سميث المعروف بأنه صاحب النظرية الاقتصادية الواقعية. والإدارة المقصودة هنا تركز على تنمية واسعة بأدوات أكثر عدلا، وبمشاركة جميع شرائح المجتمع. إنها ليست نظرية، ولكنها أداة واضحة لا "فذلكة" فيها. وليس صحيحا أيضا النتيجة التي توصل إليها قبل الميلاد الروائي والمسرحي الإغريقي يوربيدس بأن "المعدة المليئة تزيل أي فروقات بين الغني والفقير". المسألة هنا ترتبط بصورة مباشرة بمستوى معيشي عادل ومستدام ورخاء اقتصادي معقول، وليس بوجبة طعام يمكن الحصول عليها على أي حال.

في تقريره الأخير حول الفقر، أفاد البنك الدولي بأن الفقر المدقع يتراجع (وهذا خبر سار جدا)، لكنه أكد في الوقت نفسه أن الحملة من أجل القضاء على هذا الفقر بحلول عام 2030 تواجه تهديدا بسبب تزايد الفوارق الاقتصادية. وأظهرت إحصاءات البنك نفسه، أن ما مجمله 767 مليون شخص لا يزالون يعيشون مع أقل من 1.90 دولار في اليوم في عام 2013، نصفهم تقريبا في إفريقيا جنوب الصحراء. مع ضرورة التأكيد على أن ما يسمى "الفقر المدقع" تراجع بمعدل 12 في المائة عالميا، رغم تباطؤ النمو. وكما هو واضح من خلال تقديرات المؤسسات الاقتصادية الدولية، أن الاقتصاد العالمي سيتباطأ بصورة مقلقة، ما دفعها إلى تخفيض توقعاتها له، في الأعوام المتبقية من العقد الجاري.

المصيبة هنا لا تكمن في نمو منخفض أو متباطئ، بل في أن الأكثر فقرا حول العالم لا يستفيدون عمليا من مستويات النمو الراهنة، وهذا ما أدى إلى الفوارق الاقتصادية التي يحذر منها البنك الدولي. ويكفي استعراض هذه النتيجة التي تم التوصل إليها، وهي أنه بين عامي 2008 و2013، سجلت عائدات 60 في المائة من الأكثر ثراء ارتفاعا أسرع من الـ40 في المائة الأكثر فقرا في نصف الدول الـ84 التي يشملها تقرير البنك الدولي، الذي يرى، أنه لا بد من أن تقوم البلدان الأكثر تأثرا، بالاستثمار في القطاع المخصص للأطفال الصغار، وتأمين ضمان صحي عالمي وغيرها من الإجراءات. إنها وصفة سليمة ومهمة، لكن إلى أي مدى يمكن أن يتم تنفيذها، دون أن تكون هناك وسائل دعم دولية حقيقية؟

حاليا هناك ما يزيد على 385 مليون طفل حول العالم يعيشون في فقر مدقع. وما يقدر بـ19.5 في المائة من الأطفال في الدول النامية، عاشوا في منازل يصل متوسط دخلها 1.90 دولار فقط للشخص في اليوم. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تترك الأمور للحكومات في هذه البلدان، خصوصا أن معظمها تعتمد الفساد استراتيجية! دون أن تفكر في أي جهة يمكن أن تقف في وجهها. من المستحيل ترك قضايا التنمية بين أيدي هذه الحكومات التي بإمكان المؤسسات الدولية المؤثرة أن تفرض عليها بعضا من القواعد واللوائح، لاسيما أن هناك أدوات مختلفة يمكن أن تساعد في تحويل القواعد

واللوائح إلى واقع. هذا لا يعني التدخل المباشر في هذه البلدان، بل تحديد الأطر العقابية التي تؤثر مباشرة في هذه الحكومات الفاسدة.
العالم يحتاج إلى التحرك والإنفاق في آن معا، خصوصا إذا علمنا أن 1 في المائة فقط من إجمالي الناتج العالمي، يمكن أن يقضي تماما على الفقر المدقع. صحيح هذه النسبة إذا تحولت إلى رقم قد تبدو صادمة، ولكن الصحيح أن رقما يصل إلى عشرة تريليونات دولار لا يشكل شيئا قياسا بحجم النتاج العالمي كله. وهذا المبلغ لا يتعلق فقط بالقضاء على الفقر، بل أيضا يتضمن مواجهة التحديات المناخية المخيفة، وبالطبع تقليل الفوارق الاقتصادية بين البشر. المشكلة هنا، أن معظم هذا الكلام يبقى نظريا لأرقام وحقائق عملية واقعة. وإذا لم يتم التحرك بصورة توازي مخاطر الفقر والتغييرات المناخية التي تسهم في ارتفاع حدة الفقر، وغير ذلك من العوامل السلبية الأخرى، علينا ألا نتوقع تحقيقا لأي أهداف إنسانية سامية في مواعيدها.

أشاد بدور لجنة أصدقاء المرضى في المنطقة وأكد أهمية استمرار أعمالها

أمير الشرقية: العمل الخيري واسع ويشمل مجالات متعددة

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 11 محرم 1438هـ - 12 اكتوبر 2016م
http://www.alsharq.net.sa/2016/10/12/1594837

الدمام ـ الشرق
أكد أمير المنطقة الشرقية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أهمية العمل الخيري، مشيراً إلى أنه واسع ويشمل مجالات متعددة في المملكة.
ونوه بالدعم الذي تقدمه الدولة في رعاية المرضى من الناحية الطبية والعلاجية والإشراف سواء بالعلاج في المستشفيات المحلية التي أصبحت من أفضل المستشفيات في العالم، أو بإرساله إلى أحد المراكز المتخصصة في أي مكان في العالم، مشيداً بدور لجنة أصدقاء المرضى في المنطقة الشرقية، وما تقوم به لسد نواقص المرضى، كذلك دورها في التكافل الاجتماعي وحرصها على الرعاية لكل من يحتاج الرعاية، داعياً الله أن يرحم كل من أسهم في وضع لبنة هذه اللجنة؛ التي تعد الأولى من نوعها على مستوى المملكة.
جاء ذلك خلال استقباله في المجلس الأسبوعي «الإثنينية» في ديوان الإمارة أمس الأول، أصحاب السمو والفضيلة والمسؤولين وأهالي المنطقة، ومدير عام الشؤون الصحية في المنطقة الشرقية رئيس لجنة أصدقاء المرضى الدكتور صالح السلوك، وأعضاء اللجنة.
وأشاد الأمير سعود بن نايف بدور الشيخ سعد المعجل والمؤسسين السابقين والحاليين للجنة أصدقاء المرضى بالمنطقة، آملاً أن يستمر الدعم للجنة، مؤكداً أهمية استمرار أعمالها التي تسهم في تقديم الدعم المعنوي والمادي للمرضى. من جهته، شكر الدكتور السلوك، أمير المنطقة الشرقية على دعمه للجنة أصدقاء المرضى وارتقائه بمنظومة العمل الخيري والتطوعي بالمنطقة ودعم نشاطات اللجنة التي أسهمت في تحقيق نجاحات عديدة، بالإضافة إلى اهتمام رجال الأعمال بدعم برامج وأنشطة اللجنة التي يستفيد منها المرضى المحتاجون ومستشفيات المنطقة، مشيرا إلى أنها تعد أول لجنة أصدقاء للمرضى أسست في المملكة واستمرت منذ انطلاقها بخطى ثابتة.
وأفاد أن الأعوام من 1435 إلى 1437 تعد شاهداً على مدى تنامي الدعم والإسهامات من رجال الأعمال في المنطقة، حيث بلغ ما تم صرفه 12 مليون ريال، وتم توفير الأجهزة والمستلزمات الطبية لثمانية مستشفيات بالمنطقة، مبيناً أن لجنة أصدقاء المرضى تميزت بتعدد خدماتها التي تقدمها للمستفيدين واستفاد منها الكثير، حيث كرست جهودها للاهتمام بفئة المرضى المحتاجين، في التغلب على ظروفهم الاجتماعية والنفسية والصحية وتأمين حياة كريمة لهم، مما يدفعهم للعودة إلى المجتمع وهم أصحاء معافون قادرون على مواصلة حياتهم بطريقة طبيعية.
إلى ذلك، نوه رئيس غرفة الشرقية نائب لجنة أصدقاء المرضى عبدالرحمن العطيشان، بدعم ورعاية أمير المنطقة لكل ما من شأنه دعم أنشطة العمل الخيري والإنساني في المنطقة، الذي يأتي انطلاقاً من الإيمان بأهمية الإنسان وتنميته بوصفه

الثروة الحقيقية للوطن، لافتا النظر إلى أن لجنة أصدقاء المرضى بدأت منذ أكثر من 34 عاماً، قوية بالأيادي الخيرة من أبناء المنطقة. وأشار إلى أن اللجنة خطت في ظل الاهتمام ومشاركة نشاطاتها من قبل أمير الشرقية خطوات ملموسة نحو ترسيخ رسالتها والعمل وفق رؤيتها وصولاً لما تسعى إليه من أهداف، فتنوعت خدماتها ما بين تقديم الدعم المادي والمعنوي، الذي يتسع يوماً بعد الآخر، وبين توعية وتثقيف المرضى في المستشفيات والمراكز الطبية، مبيناً أن غرفة الشرقية لم تكن مجرد مُساهم في تكوين اللجنة، وإنما حاضنة ومساندة لها، حيث فاق الدعم المادي 550 مليون ريال، يأتي من ضمنها إقامة 13 مركزاً طبياً بمختلف التخصصات، إضافة إلى عدد كبير من الأجهزة الطبية التي تقدم خدماتها لآلاف من المرضى، وكذلك التجهيزات الطبية والإيواء للمرضى من خارج المنطقة. وشارك مدير عام الشؤون الصحية في المنطقة الشرقية سابقاً الدكتور سامي الصقير، وعضو اللجنة الصحية بغرفة الشرقية سعود المدعج بمداخلتين أجاب عليهما مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة، ورئيس غرفة الشرقية.

حضر المجلس، قائد قاعدة الملك عبدالعزيز الجوية في الظهران الأمير تركي بن بندر بن عبدالعزيز، والمشرف العام على التطوير الإداري والتقنية بالإمارة الأمير فهد بن عبدالله بن جلوي، ورئيس محكمة الاستئناف بالمنطقة الشيخ عبدالرحمن الرقيب، ونائب رئيس محكمة الاستئناف بالمنطقة الشيخ يوسف العفالق، ووكيل الإمارة الدكتور خالد البتال، ومديرو الإدارات الحكومية والقطاعات العسكرية، وأعيان المنطقة وعدد من المواطنين، ومجموعة من الشباب الصم، حيث تمت ترجمة اللقاء عن طريق الإشارة.

10 في المئة من الأطفال السعوديين تعرضوا لـ«التحرش»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 محرم 1438هـ - 12 اكتوبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/17866040

الدمام - منيرة الهديب

فيما تجري الاستعدادات لأقامة الملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، بهدف حمايتهم من الإيذاء الذي وجه بإقامته ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية السعودي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، تُظهِر الدراسات واقعاً مؤلماً، إذ توضح أن 10 في المئة من الأطفال في المملكة تعرضوا للتحرش بمختلف أشكاله، فيما زادت مواقع التواصل الاجتماعية من حالات الاعتداء الجنسي.

وبحسب دراسة لبرنامج الأمان الأسري الوطني، فإن الأرقام المعلنة على رغم أنها صادمة وقاسية إلا أنها لا تعبّر عن واقع تلك الظاهرة، إذ تكمن المشكلة الرئيسة في التحرش بالأطفال في عدم الكشف عن تلك الجرائم، بسبب ثقافة العيب والخوف من الفضيحة، خصوصاً مع تزايد نسبة التحرش بالأطفال بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة، لا سيما مع الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي، وما يزيد من خطر المشكلة أن غالبية المعتدين على الأطفال هم أشخاص بالغون ومعروفون في محيط الطفل.

هذا الوباء المعروف بالتحرش دعا المملكة إلى سن نظام يعاقب المتحرشين، بالسجن والغرامة أو بالعقوبتين معاً، علاوة على نشأة جمعيات ومؤسسات تحارب التحرش الجنسي بالأطفال، وأطلقت حملات توعية للحد من هذه الظاهرة الخطرة، بهدف استئصالها من المجتمع السعودي. وترصد «الحياة» في هذا التحقيق أرقام التحرش بالأطفال في المملكة، وتعريفه، ودور مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة نسبته، والقوانين التي تكافحه، ومبادرات التوعية بشأنه.ويأتي المؤتمر انطلاقاً من ريادة المملكة في مجالات حقوق الإنسان بشكل عام، والطفل في شكل خاص، ويعتبر تحدياً لمواجهة محاولات الاستغلال الجنسي للأطفال، التي تواجه المجتمع والسلطات الأمنية.

وسيشارك في الملتقى الذي تستضيفه الرياض منتصف شهر صفر المقبل أكثر من ١٥ جهة، منها منظمات وهيئات دولية كالإنتربول، وجمعيات وطنية وإقليمية مختصة.

العدل: الارتقاء بالمحاماة ضرورة ... ولجنة لتحديث نظامها

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 محرم 1438هـ - 12 اكتوبر 2016م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
شدَّد وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين الدكتور وليد الصمعاني على أهمية وضرورة العناية والرقي بقطاع المحاماة والخدمات القانونية، لما يشكله من أثر بارز على المنظومة العدلية. فيما كشف الأمين العام لهيئة المحامين السعوديين تشكيل لجنة لدرس نظام المحاماة وتحديثه لمواكبة المستجدات.
وأكد الصمعاني خلال افتتاحه المقر الرئيس للهيئة السعودية للمحامين في الرياض أمس أن وزارة العدل ستقدم الدعم والمساندة للمهنة من خلال الهيئة التي ستكون ملتقى المحامين المهني، ومنبراً لرفع مستوى ممارسة المحامين لمهنتهم وضمان حسن أدائهم لها، والعمل على زيادة وعيهم بواجباتهم المهنية التي أوضحها نظام المحاماة.
من جهته، أوضح الأمين العام للهيئة بكر الهبوب، أن الهيئة عملت خلال الأشهر الماضية على استكمال منظومة أعمال التأسيس الأساسية، وبناء الهوية المؤسسية التي ترتكز على عنصر المشاركة الفاعلة بين أعضاء الهيئة، والتكامل مع المؤسسات الحكومية.
وقال إنه جرى إعداد مسودة الخطة التشغيلية للأمانة العامة ومعالم استراتيجية الهيئة، التي رُوعي في صياغة أهدافها مخرجات ونتائج ورش العمل التي أطلقتها الهيئة في مختلف مدن المملكة، والموائمة مع تطلعات ورؤية المملكة 2030، استعداداً للعرض على مجلس الإدارة المقبل الذي سيوصي للجمعية العمومية بالسياسات والوثائق اللازمة لتدشين أعمال الهيئة، وعقد أول جمعية عمومية لها قبل نهاية العام المالي.
وأشار إلى وجود لجنة لدرس نظام المحاماة وتحديثه لمواكبة المستجدات، وذلك بعد مرور 14 عاماً على صدوره، مؤكداً حرص الهيئة على تهيئة مقرها الذي يضع لمساته النهائية، لتدشين أعمال الأمانة العامة تزامناً مع اجتماع مجلس الإدارة المقبل، إذ يناقش أعضاء المجلس فيه استراتيجية الهيئة، ورؤيتها ورسالتها وقيمها المؤسسية ووثائق التنظيم اللازمة، تمهيداً للتوصية بها للجمعية العمومية في اجتماعها المقبل، والمنتظر أن تُدشن فيه أعمال الهيئة في الربع الرابع من هذا العام.
يُذكر أن الهيئة السعودية للمحامين أطلقت خلال الربع الثاني من هذا العام سلسة ورش عمل في عدد من مدن المملكة، استطلعت من خلالها آراء المحامين واقتراحاتهم، وقامت على ضوء تلك المخرجات بإجراء دراسة ميدانية لواقع الممارسة القانونية المهنية في المملكة خُلصت فيه إلى تحليل رباعيّ يكشف عن نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتهديدات، وساعدت تلك المخرجات على قراءة أفضل لمتغيرات البيئة المحيطة في مهنة الخدمات القانونية في المملكة داخلياً وخارجياً، والاستفادة من الفرص المتاحة للتطوير لأجل التكامل مع رؤية المملكة 2030 ومساندة أهدافها.
ولفت الأمين العام إلى أن عدداً من الهيئات المهنية الإقليمية والدولية أطلعت الهيئة على برامجها وبحثت معها سبل التعاون المشترك، مضيفاً أن مسيرة إجراءات الخطة الاستراتيجية حظيت بمتابعةٍ من رئيس مجلس الإدارة واطلاعه المستمر على سير العمل فيها، الذي قُسّم إلى خمس مراحل أساسية، ابتدأت بالاستطلاع العام وورش العمل وتحليل لأوضاع قطاع تقديم الخدمات القانونية المهنية، ثم استشراف للمستقبل والمسار المستهدف تحقيقه والعمل على مراقبة الفجوات والتلاؤم مع الإمكانات والقدرات، يتلو ذلك تحديد الاختيارات وبلورة الرؤية ورسالة القيم المؤسسية، وتحديد الأهداف الأساسية، ووضع الإجراءات المطلوبة، وبعد ذلك مرحلة إدارة الأداء من خلال مؤشرات الأداء ومتابعة المشاريع والمبادرات التنفيذية، وتختتم تلك المراحل بمتابعة الأداء ومراقبة مستوى التقدم واتخاذ الإجراءات التصحيحية، والتغذية الراجعة ومراجعة الخطة بشمولية. وتعتمد الخطة الاستراتيجية على تكامل الجهود الوطنية، وعلى الشراكة مع عدد من الأجهزة الحكومية ذات الصلة وعدد من قطاعات القطاع الخاص ومؤسسات النفع العام لتقديم الدعم المطلوب للرقي بمهنة المحاماة والاستشارات القانونية في المملكة، التي تعد أحد الضمانات لاستدامة أهداف التنمية الوطنية وتحقق التقدم والازدهار للاقتصاد الوطني، ويعتمد نجاح الخطة أيضاً على الموارد المالية التي تترجم المشاريع والمبادرات إلى واقع ملموس.

450 ألف مستفيد شهرياً من خدماتها الإلكترونية

>كشفت وزارة العدل أن عدد المستفيدين من خدمات البوابة الإلكترونية للوزارة بلغ 450 ألف مستفيد شهرياً، موضحة أن عدد الخدمات المقدمة للمستفيدين بلغت 84 خدمة إلكترونية.

وأشارت إلى أن الخدمات الإلكترونية للوزارة أسهمت في اختصار الكثير من الإجراءات القضائية والعدلية، والعمل على حفظ وقت المستفيد، وتقديم الخدمة بكل يسر وسهولة.

وأوضح إحصاء أصدرته الوزارة أن عدد المستفيدين من البوابة الإلكترونية للوزارة خلال العام الماضي 1437هـ، بلغ 5.4 مليون مستفيد، مبينة أن وزارة العدل تقدم عبر بواباتها الإلكترونية 84 خدمة إلكترونية، إضافة إلى 74 مؤشراً عقارياً. ومن أبرز الخدمات المقدمة في البوابة الإلكترونية للوزارة: التقديم على دعاوى المحاكم، والمواعيد الإلكترونية في الدوائر الشرعية، وصحيفة الدعوى الإلكترونية، ومعرفة سير المعاملة والانتهاء منها، وخدمة الاستفسارات الإلكترونية للمعاملات.

كما تقدم البوابة خدمة النماذج الإلكترونية الإنهائية للمحاكم منها إقامة ولي على قاصر سناً، وإقامة ولي على قاصر عقلاً، واستمرار ولاية على قاصر عقلاً، وإثبات رشد، وإثبات وصية، وفسخ ولاية بطلب من الولي، وتقدير نفقة قاصر، وتسليم مبلغ من المال لمن ثبت رشده، وحصر ورثة، وقسمة تركة، وإثبات إعالة، وإثبات حال اجتماعية، وعقد زواج، وإثبات طلاق، وإثبات خلع وإثبات تعديل اسم ولقب، وإثبات رجعة، وإثبات صلاحية حضانة، وإثبات زوجة وأولاد، وإثبات تنازل عن إصابة، وإثبات تنازل عن دية أو بعضها وإثبات عدم غيبة، وإثبات صلة قرابة، ورد اعتبار، وإثبات شهادة، وإثبات مساحة إجمالية، وإثبات وقف منجز، وإذن شراء عقار وقف وإذن رهن عقار وقف، واستخراج وثيقة تملك موقتة.

كما أن هناك عدداً من الخدمات الإلكترونية العدلية الأخرى مثل: برنامج المواريث، وطلب التنفيذ الإلكتروني، وتسجيل الوكالات، وتسجيل عقود الشركات والاستعلام عن وكالة، والاستعلام عن معاملة والاستعلام عن موعد قضية وطلبات الإعسار، وبيانات من ثبت إعساره ومحاضر الحجز على الأموال، إضافة إلى إعلان المزادات، والتحقق من صحة تعريف موظف. وتعرض البوابة الإلكترونية للعدل خدمات الاستعلام عن مأذوني الأنكحة، والاستعلام عن المحامين المعتمدين، وبيانات المحكمين المعتمدين، وخدمة المناقصات، وإعلان المزادات، وطلب ترخيص مقدم خدمة تنفيذ، إضافة إلى خدمة المؤشرات القضائية، وخدمة مؤشرات سرعة إنجاز الطلبات وخدمة مؤشرات سرعة إنجاز القضايا، وخدمة الملاحظات والمقترحات. إضافة إلى خدمة التقديم على الرخص إلكترونياً للموثقين، والتقديم الإلكتروني المبدئي للوظائف، وخدمة المؤشرات العقارية التي تفيد الكثير من مساهمي ورواد العقارات، وخدمة تسجيل المخططات وقطع الأراضي والوحدات السكنية.

100 قضية تثبيت نكاح خلال عامين

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 11 محرم 1438هـ - 12 اكتوبر 2016م
اضغط هنا

جدة: نجلاء الحربي:
فيما حولت محكمة الأحوال الشخصية في جدة قضية امرأة تطلب تثبيت زواجها من مواطن عاشرها لسنوات دون عقد إلى الحاكم الإداري، أوضح مستشار قانوني أن محاكم الأحوال الشخصية في المناطق الكبرى نظرت 100 قضية تثبيت نكاح خلال عامين.

100 قضية

كشف المحامي والمستشار القانوني الدكتور عمر خولي لـ"الوطن" أن "قضايا عدم تثبيت عقود النكاح من القضايا الدخيلة والجديدة على المجتمع، ففي حال ثبوت عدم وجود عقد شرعي بين الطرفين، وإقرارهما بمسؤوليتهما عن ذلك، ينفذ عليهما حد الزنا، أو عقوبة التعزير حسب طبيعة القضية"، مشيرا إلى أن محاكم الأحوال الشخصية في المناطق الكبرى نظرت 100 قضية تثبيت نكاح خلال عامين.

إثبات زواج

قال مصدر قضائي لـ"الوطن" إن "محكمة الأحوال الشخصية في جدة تلقت دعوة قضائية من سيدة مقيمة تطالب فيها بإثبات عقد نكاحها من مواطن يعيش معها منذ أربع سنوات دون عقد، أو أي إثبات شرعي يضمن لها حقها كزوجة، وذكرت السيدة لناظر القضية أنها تزوجت بالرجل بناء على وعده لها بتثبيت عقد الزواج، ولكنه أخذ في مماطلتها 4 سنوات، وادعت أنه كان يعاشرها طوال تلك الفترة."

وأضاف أن "القاضي واجه المدعى عليه بأقوال المدعية، فأنكر الاتهامات الموجهة إليه، وقال إنه لا يوجد أي عقد زواج شرعي يثبت زواجه من السيدة، وأنه لم يقدم أي التزام تجاه توثيق عقد الزواج، واعترف أنه كان يعاشرها في منزلها ما يقارب سنتين، فرفع ناظر القضية الدعوى إلى الحاكم الإداري للنظر في وضع مخالفة الرجل والمرأة للنظام، وإصدار قرار في ذلك."

مراحل القضية :

1- سيدة ترفع دعوى قضائية تطالب بتثبيت نكاحها
2- استدعاء المدعى عليه ومواجهته بالاتهامات
3 - المدعى عليه ينكر وعده بالزواج منها، ويعترف بمعاشرتها سنتين دون عقد
4 - رفع القضية إلى الحاكم الإداري للنظر فيها

إجراءات إثبات النكاح بين مقيمة ومواطن:

1 - حضور الزوج مع أصل إثباته الشخصي
2 - حضور الزوجة مع أصل إثباتها الشخصي
3 - إحضار موافقة كفيل الزوجة المقيمة على زواجها
4 - حضور شاهدين يعرفان الزوجة معرفة تامة مع أصل الإثباتات الشخصية
5 - حضور مزكيين للشاهدين مع أصل الإثباتات الشخصية

القضاء المختص

ذكر عدد من القانونيين أن "تحويل القاضي للدعوى إلى الحاكم الإداري "الإمارة" يكون لغرض إداري بحت، وهو إثبات عدم وجود عقد النكاح، والتأكد من مخالفة النظام، حيث إن هذا النوع من الجرائم لا يندرج تحت ولاية القاضي ناظر القضية، وبعد التحقق من الواقعة يحكم القاضي بعدم الاختصاص، ثم تحال القضية إلى القضاء المختص"، مشيرين إلى أن عقوبة الزنا تنفذ في هذه الحالات على أقل تقدير.

العدل: **450** ألف مستفيد شهريا من **84** خدمة إلكترونية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 11 محرم 1438هـ - 12 اكتوبر 2016م

اضغط هنا

الرياض: الوطن

كشفت إحصائية صادرة عن وزارة العدل أن عدد المستفيدين من خدمات البوابة الإلكترونية للوزارة بلغ نحو 450 ألف مستفيد شهريا، موضحة أن عدد الخدمات المقدمة للمستفيدين بلغ 84 خدمة إلكترونية.

اختصار الإجراءات

ساهمت الخدمات الإلكترونية للوزارة في اختصار الكثير من الإجراءات القضائية والعدلية، والعمل على حفظ وقت المستفيد، وتقديم الخدمة بكل يسر وسهولة.

وأوضحت الإحصائية الصادرة عن وكالة وزارة العدل المساعدة لشؤون تقنية المعلومات، أن عدد المستفيدين من البوابة الإلكترونية للوزارة خلال العام الماضي 1437، بلغ خمسة ملايين و400 ألف مستفيد، مبينة أن الوزارة تقدم عبر بواباتها الإلكترونية 84 خدمة إلكترونية، إضافة إلى 74 مؤشرا عقاريا.

أبرز الخدمات الإلكترونية

ومن أبرز الخدمات المقدمة في البوابة الإلكترونية للوزارة: التقديم على دعاوى المحاكم، والمواعيد الإلكترونية في الدوائر الشرعية، وصحيفة الدعوى الإلكترونية، ومعرفة سير المعاملة والانتهاء منها، وخدمة الاستفسارات الإلكترونية للمعاملات.

كما تقدم البوابة خدمة النماذج الإلكترونية الإنهائية للمحاكم التي تشمل (إقامة ولي على قاصر سنا، وإقامة ولي على قاصر عقلا، واستمرار ولاية على قاصر عقلا، وإثبات رشد، وإثبات وصية، فسخ وولاية بطلب من الولي، وتقدير نفقة قاصر، وتسليم مبلغ من المال لمن ثبت رشده، وحصر ورثة، وقسمة تركة، وإثبات إعالة، واثبات حالة اجتماعية، وعقد زواج، وإثبات طلاق، وإثبات خلع وإثبات تعديل، واسم ولقب، وإثبات رجعة، وإثبات صلاحية حضانة، وإثبات زوجة وأولاد، وإثبات تنازل عن إصابة، وإثبات تنازل عن دية أو بعضها، وإثبات عدم غيبة، وإثبات إقامة ناظر على وقف/ وصية، وإثبات صلة قرابة، ورد اعتبار، وإثبات شهادة، وإثبات مساحة إجمالية، وإثبات وقف منجز، وإذن بيع عقار وقف، وإثبات محدودات متجاورة، وتعديل حد صك، وإذن شراء عقار وقف وإذن رهن عقار وقف، واستخراج وثيقة تملك مؤقتة).

خدمات أخرى

وتقدم البوابة أيضا عددا من الخدمات الإلكترونية العدلية الأخرى مثل: برنامج المواريث، وطلب التنفيذ الإلكتروني، وتسجيل الوكالات، وتسجيل عقود الشركات والاستعلام عن وكالة، والاستعلام عن معاملة والاستعلام عن موعد قضية وطلبات الإعسار، وبيانات من ثبت إعساره محاضر الحجز على الأموال، إضافة إلى الإعلان عن المزادات، والتحقق من صحة تعريف موظف. وتعرض البوابة الإلكترونية للعدل خدمات الاستعلام عن مأذوني الأنكحة، والاستعلام عن المحامين المعتمدين، وبيانات المحكمين المعتمدين، وخدمة المناقصات، والإعلان عن المزادات، وطلب ترخيص مقدم خدمة تنفيذ، وخدمة المؤشرات القضائية، وخدمة مؤشرات سرعة إنجاز الطلبات وخدمة مؤشرات سرعة إنجاز القضايا، وخدمة الملاحظات والمقترحات، إضافة إلى خدمة التقديم على الرخص إلكترونيا للموثقين، والتقديم الإلكتروني المبدئي للوظائف، وخدمة المؤشرات العقارية التي تفيد الكثير من مساهمي ورواد العقارات، وخدمة تسجيل المخططات وقطع الأراضي والوحدات السكنية.

الضمان الصحي يطبق المرحلة الثانية من الوثيقة الموحدة لأصحاب العمل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 محرم 1438هـ - 12 اكتوبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1539803

الرياض - راشد السكران

بدأ مجلس الضمان الصحي التعاوني تطبيق المرحلة الثانية لوثيقة التأمين الموحدة لأصحاب العمل ممن يعمل لديهم 50 عاملاً فأكثر، وذلك اعتباراً من يوم أمس ولمدة ثلاثة أشهر وفق خطط العمل المعتمدة، حيث يلزم صاحب العمل بإبرام وثيقة تأمين صحي واحدة تشمل كافة العاملين لديه وأفراد أسرهم المشمولين بنظام الضمان الصحي التعاوني.

وقال الناطق الرسمي باسم مجلس الضمان الصحي ياسر المعارك "إن هذه المرحلة تأتي استكمالاً للمرحلة التي سبقتها في إطار خطة ربع سنوية، بدأت أولها في العاشر من يوليو 2016، واستهدفت المؤسسات التي تضم أكثر من 100 عامل، فيما تستهدف هذه المرحلة المؤسسات التي تضم ما بين 50 - 99 عاملاً، وتليها المرحلة الثالثة التي تبدأ في العاشر من يناير من العام المقبل، وتعالج أوضاع المؤسسات التي تضم ما بين 25 إلى 49 عاملاً، على أن تكون آخر مرحلة في العاشر من أبريل 2017، وتهتم بالمؤسسات التي تضم أقل من 25 عاملاً، حيث تنفيذ خطة العمل بمعدل ثلاثة أشهر لكل مرحلة، فيما تتحدد الأسبقية بحسب أعداد العاملين بالمؤسسة."

وبيّن أن الأمانة العامة تسعى إلى إيجاد حلول بالتنسيق مع شركات التأمين لتمكين المؤمن لهم من الحصول على العلاج دون الحاجة إلى بطاقة التأمين الصحي والاكتفاء بهوية المؤمن له، منبهاً إلى أن الأمانة العامة للضمان الصحي تزمع تفعيل الغرامات المالية بشكل إلكتروني كما نصت المادة 14 من نظام الضمان الصحي التعاوني، وذلك من خلال نظام إصدار الوثائق المطور بحيث تكون هناك غرامة مالية محددة لأي صاحب عمل انتهى تأمينه للوثيقة الموحدة أو لم يقم بالتأمين على أحد مكفوليه في الوقت المحدد، وفي حال استمرت المخالفة يتم رفع الأمر لوزارة العمل لحرمانه من استقدام العمال لفترة دائمة أو مؤقتة.

تعليم المحافظة»: لن نتنازل حتى لو فَعَل أهله»
تحقيق في ضرب طالب بسلك كهرباء في حفر الباطن

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 11 محرم 1438هـ - 12 اكتوبر 2016م
http://www.alsharq.net.sa/2016/10/12/1594837

حفر الباطن – سلمان الشمري

تعهدت إدارة التعليم في حفر الباطن بمعاقبة معلِّمٍ في مدرسة الخوارزمي إذا تبيَّنت صحة اتهام طالبٍ له بضربه بسلكٍ كهربائي، بينما تحدث شقيق الطالب عن محاولة المعلِّم ممارسة «ضغوط اجتماعية» على الأسرة عبر شيوخٍ وأعيان في سعي إلى غلق القضية.

وشغلت القضية مهتمين بالتعليم في المحافظة طالبوا بتوقيع عقوبة رادعة على المعلِّم إذا ثبت تجاوزه منعاً لتكرار مثل هذه التصرفات في المدارس.

وشددت إدارة التعليم، على لسان الناطق باسمها زبن الشمري، على رفضها ضرب أي طالب.

وذكَّرت بتعاميمها «التي تمنع الضرب وتؤكد على تفعيل قواعد السلوك والمواظبة في القضايا السلوكية، مع تطبيق جميع النظم والقوانين ضد من يتجاوز ذلك.»
وكشف الشمري، في تصريح لـ «الشرق»، عن تشكيل لجنة تحقيق للنظر في موضوع مدرسة الخوارزمي الواقعة في مركز المطرقة.
وأوضح «القضية عند المتابعة حالياً للتحقيق مع المعلم، ومدير التعليم يؤكد أن الإدارة لن تتوانى عن محاسبة المعلم إذا ثبت الضرب أو التعنيف النفسي حتى لو تنازل ولي الأمر.»
وعلى موقع «تويتر»؛ أطلق مغرّدون وسم #معلم_يعنف_طالب_بحفر الباطن.
في الوقت نفسه؛ اتهم فارس البقمي(شقيق الطالب) المعلِّمَ بضرب شقيقه بسلك الكهرباء أمام أنظار 3 من معلمي المدرسة والمرشد الطلابي.
وأكد البقمي، لـ «الشرق»، تقديم شكوى رسمية إلى مدير التعليم منذ أكثر من أسبوع، و«مع الأسف لم يُتخَذ فيها أي إجراء تجاه المعلم» فيما «تم استخراج تقرير طبي مبدئي من المستشفى قال فيه الطبيب إن شقيقي يحتاج إلى مدة شفاء مبدئية بواقع أسبوعين؛ يتم تحويله بعدها إلى قسم العظام.»
وأشار البقمي إلى إرسال المعلِّم شيوخاً وأعياناً «إلى والدي بغرض التنازل عن حق أخي»، فيما لم يتسنَّ الحصول على تعقيب من المعلِّم.

عدم «تكافؤ النسب» ... إلى متى؟

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 محرم 1438هـ - 12 اكتوبر 2016م
اضغط هنا

هيفاء صفوق

أصعب شيء أن تعيش مظلوماً ولا تجد من يدافع عنك!
لن يشعر بهذه المرارة إلا من يتجرع منها، وهذا بالضبط ما يحدث في كل يوم تثار فيه قضية «تكافؤ النسب». ظلم أفراد كثيرون بسبب عادات جاهلية من المفترض أن تكون اندثرت، ومن المفترض أن يقول الحق والعدل كلمته، لا أن «يصاغ» خلف مهاترات العقول التي مازالت تضخ جهلاً وظلماً!
الأهل لهم حرية الاختيار في ما يرونه مناسباً لابنتهم، وهذا من حقهم، ولا اعتراض عليه، لكن المؤسف أن يتم الزواج ثم تفاجأ الزوجة بعد «عشرة العمر» بإبعادها عن زوجها وأولادها بحجة واهية، كما يفاجأ الجميع في تلك القصة، التي تتكرر كل فترة، بـ«عدم تكافؤ النسب.»
بعضهم جلس نحو السنة، وهو في مرحلة الخطوبة، والكل راض عنه، وهنا يأتي دور الأهل؛ حين لم يسألوا عنه جيداً، ولم يبذلوا جهداً في ذلك كالذي يبذلونه اليوم في مطالبة المحاكم بالتفريق، أم أنهم جيدون فقط في بث الشر وممارسة عقدهم النفسية؟!
لا أحد منا يتدخل في شؤون «غيره»، فهذه حريتهم، لكن عندما نشاهد الظلم وعدم العدل وسكوت الجميع عن ذلك فلا بد أن يتحدث من يحمل في قلبه ذرة إنسانية ومسؤولية.
العجيب في الأمر أن «تغيب» كلمة «الحق» التي من المفترض أن تكون مسموعة بصوت عالٍ لكي يسمعه الكل، ليشعر الجميع بأن العدل والحق هو الأساس لا الاجتهادات الفردية، التي تضاربت مع بعضها في الأحكام بين مؤيدٍ ومن يراعي حقوق الله سبحانه وتعالى قبل الأعراف والتقاليد، في من يفضل عادات بالية جاهلة غير عادلة ولا منصفة أمام ما شرعه الله في إنصاف المظلوم وإظهار حقوق الناس.

الخطورة ليست قضية واحدة، بل شعور أفراد المجتمع بالازدواجية في التعامل مع هذه القضايا «فتارة مع، وتارة ضد»، هذا يجعل داخلهم الخوف والريبة مما يصنع الكثير من الغلط والأقاويل والإشاعات، ويزعزع استقرار هذا المجتمع، وبخاصة عندما يبدأ الكل يتساءل: ما مصير أبناء الزوجين غير «متكافئي» النسب؟ أين يذهبون؟ أين يعيشون؟!

وهنا بالذات نضع علامة: ما هو مصير أسرة كاملة تمزقت وتفرقت، وتشتت أبناؤها بسبب عادات عفا عليها الزمن؟ هل نأتي بعد ذلك نعالج هؤلاء الأبناء من هذا التشتت والظلم والفرقة؟ بماذا سيفكر هؤلاء الأبناء؟! حتماً سيشاهدون أنفسهم أقل من غيرهم، وشعورهم بالظلم والحقد على كل من تسبب في ذلك.

ألم يحن الوقت لإصدار قانون واضح وصريح في قضايا «تكافؤ النسب»، لضمان حقوق الإنسان وكرامته والحفاظ على حقوق الآخرين، وبخاصة المستضعفون ممن لا يمتلكون حولاً ولا قوة؟!

الخروج عن النــص
هروب الفتيات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 محرم 1438هـ - 12 اكتوبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1539885

مطلق بن سعود المطيري

تتابع أخبار هروب الفتيات في الآونة الأخيرة من أسرهن الى عالم المجهول، يقدم لنا مؤشرا واضحا على التغير الكبير الذي يمر به مجتمعنا المحافظ، فقد انكسرت قيود الخوف والاحترام والتراحم، وغدت الاسرة معتقلا تتحين بعض البنات الهروب منه، رمين حياتهن في الخطر من أجل الحصول على فرصة مجهولة العواقب والمصير.

هروب الفتيات حتى وان لم يشكل ظاهرة كبيرة، أو يعد رقما فرديا لا يحمل آيات الفزع منه، الا انه حدث وقد صار لا يهم حجمه، وانما الدوافع الخطيرة التي تقف وراء هذا السلوك الخطير، أول هذه الدوافع ان الفتاة لا تريد الحياة مع أهلها، لأسباب قد تكون من صالح الأسرة، او اسباب تجرمهم، وأصبح امامها خيار ممكن لتغيير الاسرة والمجتمع والبلد، ولكن ثمن هذا الخيار قاتل للأسرة والفتاة والمجتمع، فقطع كل خيوط الروابط بين الفتاة واسرتها أمر يرهب حتى في الأحلام فكيف الواقع، فكيف تقدم الفتاة على هذه الخطوة الخطيرة؟ هل منح الثقة الزائدة هو الطريق الممهد للهروب، أم مصادرة الحريات تماما هو ما يكسر قيود العادات والتقاليد؟

البنت اليوم عرفت طريق الخارج، وعرفت حيلا كثيرة لأخذ مفاتيح حريتها أو تشردها، ورمي هذه المفاتيح بعد خروجها وراء ظهرها، فالرقابة المشددة ليست حلا، والحرية الزائدة لا تعتبر ثقة بل اهمالا وتفككا، وفي هذه القضية النصيحة ليست بجمل، فالوعظ الاجتماعي، وأسلوب الترهيب يثبتان المشكلة ولا يحلانها، فالهروب إما تمرد أو معناة، الأول تتحمل مسؤوليته الأسرة فمن زرعك يكون الحصاد، أما المعاناة فهذه مسؤولية المجتمع بالكامل، فعندما يغيب الأمان عن الفتاة في بيت أسرتها ولا تجد جهة تتحمل مسؤولية خلاصها من معاناتها، فهذا الشيء يجعلها تفكر في أحد الخطرين: الانتحار أو الهروب، فاليأس من العثور على حل للمعاناة في حضن الأسرة أو محيط المجتمع، يدفع الانسان للبحث عن الحل في مكان آخر مهما كانت خطورته، ففي هذه الحالة الأسرة هي من قامت بتهريب الفتاة، الذي لم يكن خيارها، حماية الفتاة من عنف اسرتها مسؤولية الجميع، مسؤولية تكون ضامنة لكرامة البنت مدى الحياة، وليس اجراء مؤقتا، ينتهي بكتابة تعهد ومن ثم تسلم البنت ليد من كان السبب في معاناتها، فهروب الفتاة إن لم يكن تمردا ذميما، فهو قلة ثقة بالأهل والمجتمع، حالة من اليأس تطورت الى ان وصلت الى نهايتها: اتخاذ قرار الهروب، فالاسرة غير المسؤولة يجب ان تجرد من حق رعايتها لأولادها، وهذا يجعلنا نتساؤل ما هو الخيار المتاح والآمن للفتاة التي تتعرض للخطر في بيت أسرتها؟

أتمنى ان أعرف الحل لأني جاهل به.

عيادات مركز الملك سلمان للإغاثة تواصل تقديم خدماتها لـ 1950 لاجئاً يمنياً بجيبوتي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10محرم 1437هـ - 11 اكتوبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1539718

الرياض - واس
تواصل عيادات مركز الملك سلمان للإغاثة بمخيم اللاجئين اليمنيين بمحافظة أبخ في جيبوتي تقديم خدماتها الطبية لـ 1950 لاجئا يمنيا.
وتلقى خدمات العلاج والمراجعة خلال شهر سبتمبر 345 مريضًا بمتوسط 15 حالة يوميًا، وشملت الحالات التي تم استقبالها بالعيادات تخصصات الأنف، والأذن، والأمراض الباطنية، والعظام، والجراحة العامة، وحالات المسالك، والنزلات الشعبية، والمعوية للأطفال والجلدية.
يذكر أن العيادات تقدم الأدوية الطبية لروادها بالمجان وهي في تطور دائم نتيجة الاهتمام والمتابعة الحثيثة من قبل المركز.

الحملة السعودية تواصل توزيع الحقائب المدرسية على أبناء الأشقاء السوريين في إربد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 محرم 1438هـ - 12 اكتوبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1539809

عمان - واس
وزعت الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريةا ومن خلال برنامجها التعليمي "شقيقي بالعلم نعمرها" الحقائب المدرسية والأدوات القرطاسية على1,662 طالباً وطالبة من أبناء الأشقاء اللاجئين السوريين في محافظة إربد خلال المحطة السادسة.
وأوضح المدير الإقليمي للحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سورية د. بدر السمحان أن الحملة الوطنية السعودية ومنذ انطلاقها سطرت جملة من الاتفاقيات والشركات مع الجهات الرسمية والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني المحلية التي أسهمت بشكل كبير في إعانة الأشقاء السوريين وقد تم التعاون والتشارك ضمن هذا المشروع التعليمي مع وزراة التربية والتعليم الأردنية والهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية للإغاثة والتنمية والتعاون العربي والإسلامي لتحقيق أفضل نتائج ممكنة لأبناء الأشقاء اللاجئين السوريين في الأردن.
وأضاف السمحان أن برنامج "شقيقي بالعلم نعمرها" يهدف إلى تعزيز وتنمية القدرات التعليمية لدى الطلاب والطالبات من أبناء الأشقاء اللاجئين السوريين في الداخل السوري ودول الجوار للوصول إلى مستوى تعليمي متقدم يكون الأساس العلمي والمعرفي لمحاربة الجهل وإنارة الطريق للأجيال القادمة لإعمار الأرض التي دمرتها الحرب.
وأشار إلى أن المحطات التعليمية تسير وفق الخطط المعدة مسبقاً بحيث تشمل كافة الطلاب والطالبات من أبناء الأشقاء السوريين في الأردن، مؤكداً أن الحملة السعودية تواصل عملها الإنساني والإغاثي بمختلف المحاور وذلك من أجل التخفيف من معاناة الأشقاء السوريين وتوفير حياة كريمة لهم.

قطر تؤكد أهمية ممارسة الولاية القضائية العالمية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق 12 محرم 1438هـ - 13 اكتوبر 2016م
http://al-sharq.com/news/details/448473

نيويورك - قنا

أكدت دولة قطر أهمية ممارسة الولاية القضائية العالمية وفق آليات مُتَّفق عليها، وفي اطار التعاون الدولي، مشددة في الوقت نفسه على ضرورة أن يجري تطبيقها بحسن نية وتتسق مع أحكام القانون الدولي، وبما يكفل التصدي للجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم السماح بإفلات مرتكبيها من العقاب.

جاء ذلك في بيان دولة قطر أمام لجنة الأمم المتحدة السادسة (اللجنة القانونية) حول البند الخاص بـــ "الولاية القضائية العالمية"، الذي أدلت به السيدة أسماء جمعة السليطي، عضو وفد دولة قطر المشارك في أعمال الدورة الـ 71 للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك.

ونوه البيان إلى أهمية مراعاة التوازن بين التطور التدريجي لمبدأ الولاية القضائية العالمية واحترام مبدأ الإنصاف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ومنها المساواة في السيادة، وغيرها من أحكام القانون الدولي، بهدف توفير الظروف الموضوعية لحصول هذا المبدأ على دعم دولي واسع النطاق، وتحديد الجرائم الواقعة ضمن نطاق هذا المبدأ.

وأوضح أن طبيعة أي جريمة هي التي تحدد ما إذا كانت تقع ضمن الولاية القضائية العالمية من عدمها، فالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والابادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وأعمال القرصنة ينبغي ان تندرج ضمن نطاق الولاية القضائية العالمية.

وأشار بيان دولة قطر إلى أن موقف الدولة في بحث هذا الموضوع المهم، ينطلق من تزايد الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي في مناطق عديدة من العالم، مما يتطلب وجود آليات قانونية تضمن وضع حد لتلك الانتهاكات، وردع مرتكبيها وضمان تقديمهم الى العدالة، "وإلاّ فإن تلك الانتهاكات ستستمر وتتزايد، وها نحن اليوم نشهد ارتفاع أعداد الضحايا من المدنيين الأبرياء، وتعرضهم للقتل والتشريد والقصف بالطائرات والتجويع والحصار وترويع للسكان الآمنين، ليس لذنب اقترفوه سوى أنهم يُطالبون بحقوقهم المشروعة في الحرية والكرامة وتقرير المصير، وفق ما يكفله لهم القانون الدولي والشرائع السماوية."

وشدد البيان على أن التوصل الى تحديد نطاق الولاية القضائية العالمية يتسم بأهمية بالغة في الوقت الراهن، ولا سيما من ناحية سد الثغرات التي يستغلها مرتكبو الجرائم الدولية لكي يواصلوا جرائمهم ويفلتون من العقاب، وبالتالي فإن تقديم هؤلاء الجناة الى العدالة سيرسل رسالة الى الجميع بأن المجتمع الدولي موحد إزاء احترام القانون الدولي ولا يسمح لأحد أن يكون فوق القانون، علاوة على إنصاف الضحايا، وبما ينعكس على حفظ السلم والأمن الدوليين الذي نعمل جميعاً من أجل تحقيقه.

كما بين أن اهتمام دولة قطر بموضوع الولاية القضائية العالمية، يستند إلى سياستها المعروفة بدعم جهود المجتمع الدولي، والتعاون بين الدول، لمواجهة الجرائم الدولية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وضرورة مساءلة مرتكبيها وتقديمهم الى العدالة.. لافتا إلى أن دولة قطر تنظر إلى موضوع الولاية القضائية العالمية على أنه آلية من آليات سيادة القانون لضمان العدالة المُنصفة، ومكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

وأضاف بيان دولة قطر أنه "في الوقت الذي تُدرك دولة قطر التحديات الكبيرة التي تواجه تطبيق هذا المبدأ، إلاّ أن المناقشات الجارية حول هذا الموضوع، هي خطوة مهمة على طريق تحقيق العدالة، وبما يعزز الحماية التي يمنحها القانون الدولي لتشمل جميع الأفراد دون تمييز".. مشيرا في الوقت نفسه الى أن دولة قطر تُدرك بأن الولاية القضائية العالمية ليست السبيل الوحيد لمكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة إلى الجرائم الدولية، وأنه لا ينبغي تناول مسألة الولاية

بمعزل عن العناصر الأخرى، بل يجب أن تندرج في نهج شامل يهدف إلى تعزيز التأثير الرادع للعقوبة، والحيلولة بذلك دون ارتكاب جرائم دولية.

ونوه البيان، في الختام، إلى ممارسات الدول التي ساهمت في ترسيخ قواعد القانون الدولي العرفي، من خلال منح محاكمها الوطنية الولاية القضائية فيما يتعلق بالجرائم الدولية التي تشير إليها المعاهدات الدولية ذات الصلة، ولاسيما المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.. لافتا في هذا الصدد، إلى منح الدستور القطري وقانون العقوبات القطري المحاكم القطرية الحق في النظر في دعاوى العديد من الجرائم التي ترتكب في هذا السياق.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 10محرم 1437هـ - 11 اكتوبر 2016م

http://www.alriyadh.com/1539677

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 10محرم 1437هـ - 11 اكتوبر 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7434

المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء 11 محرم 1438هـ - 12 اكتوبر 2016م

http://www.alriyadh.com/1539963

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 11 محرم 1438هـ - 12 اكتوبر 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7437

المصدر: جريدة الجزيرة
12 محرم 1438هـ - 13 اكتوبر 2016م

http://www.al-jazirah.com/2016/20161013/cr7.htm